الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المستقبل
كلية العلوم الإدارية والمالية
قسم العلوم المالية والمصرفية

أثر تغير أسعار الصرف على السلع في المناطق الشمالية والجنوبية
دراسة حالة البنك المركزي اليمني

بحث تكميلي للحصول على درجة البكالوريوس قسم : العلوم المالية والمصرفية

إعداد الطلاب /

أمل على الشامي

صفاء عبدالعزيز العذري

مهدي على الجعدبي

إشراف

د. محمد الشوكاني

صنعاء 2021



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ)

سورة التوبة، رقم الأية(105)

الإهـــداء

إلى أبائنا الأعزاء

إلى أمهاتنا الغاليات

إلى أخواننا الأعزاء

إلى وطننا الغالي

الشكر والتقدير

يطيب لنا في هذا المقام وبعد هذا الجهد وهذا العمل الدؤوب الذي وصلنا الليل بالنهار من اجله ان نشكر الله عز وجل على منة و كرمة علينا حتى اتممنا هذا العمل

واعترافاً بالفضل لأهله واتباعا لقولة صلى الله عليه وسلم

(من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

فجزيل الشكر والتقدير الى الدكتور/

د. محمد الشوكاني

وكل الكادر العامل في الكلية

وإلى كل من ساهم او ساعدنا في إنجاز وإتمام بحثنا هذا .

قائمة المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
1.	الآية القرآنية	ب
2.	الإهداء	ج
3.	الشكر والتقدير	هـ
4.	قائمة المحتويات	و
5.	ملخص البحث	ز
6.	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
7.	المبحث الأول: خطة البحث وإجراءاته	1
8.	المبحث الثاني: الدراسات السابقة.	8
9.	**الفصل الثاني: الإطار النظري**	
10.	المبحث الأول: سعر الصرف	15
11.	المبحث الثاني: تأثير أسعار الصرف على السلع والخدمات.	19
12.	المبحث الثالث: أ سباب تدهور قيمة العملة المحلية	27
13.	المبحث الرابع : دور البنك المركزي اليمني في المحافظة على استقرار العملة المحلية	43
14.	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
15.	المبحث الأول : منهجية وإجراء البحث	48
16.	المبحث الثاني: مناقشة وتحليل النتائج	57
17.	الفصل الرابع: عرض النتائج والتوصيات	
18.	النتائج	63
19.	التوصيات	64
20.	قائمة المراجع والمصادر	65
21.	الملاحق	67

ملخص البحث

هدف هذا البحث إلى: تحديد موقع سياسات سعر الصرف في الاقتصاد الكلي. ومعالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه تغيرات أسعار الصرف. ومعرفة أثر الأسعار على السلع والخدمات في المناطق الشمالية والجنوبية. وما هي الآثار المترتبة على السياسات المختلفة لسعر الصرف في المناطق الجنوبية والشمالية.

ونتجت الدراسة إلى: هناك العديد من العوامل التي توثر على اسعار الصرف من ابرزها:

- تدهور الاقتصاد الوطني يساهم في ارتفاع اسعار الصرف مما يؤدي إلى التأثير في استقرار اسعار الصرف. ان من اكثر العوامل التي ساهمت في اضطراب اسعار الصرف في الجنوب هي طباعة اوراق نقدية دونما التأمين عليها ما ساهم في انخفاض العملة المحلية مقابل الدولار.
- عدم استقرار الوضع السياسي في الجمهورية اليمنية بشكل عام ساهم في اضطراب اسعار الصرف. والأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة تؤثر على ارتفاع اسعار الصرف.
- ارتفاع اسعار الصرف يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية.

وإلى ان التغير المستمر في اسعار الصرف هبوطا وارتفاعا يؤدي إلى هشاش في القطاع المالي والمصرفي وبالتالي يؤثر على المصداقية والشفافية. وكذلك تدهور الوضع الاقتصادي وعدم وجود الاستقرار السياسي يؤثر على أسعار السلع والخدمات. وإلى أن غسيل الأموال والتلاعب بالعملة الاجنبية يؤدي إلى تدمير وتدهور العملة الوطنية.

وكانت من أهم التوصيات: إلى أن دعم الجهاز المصرفي عبر توفير السيولة اللازمة ليستطيع تمويل المشاريع التي يمتلكها الجهاز المصرفي. وتوحيد السياسات والإجراءات المتبعة في الجمهورية اليمنية ككل يعزز من استقرار العملة والحد من غلاء السلع في المناطق الشمالية والجنوبية. و تسهيل مهام الخدمة المصرفية يزيد من التشجيع على تسوية السلع والخدمات في المناطق الشمالية والجنوبية . ويوصي الباحثين الجهات المعنية بالعمل على استقرار الاوضاع السياسية في الجمهورية اليمنية بما سينعكس على استقرار اسعار الصرف. ويوصي الباحثين بالعمل على توحيد ادارة البنك المركزي شمال وجنوبا وان تكون ادارته واحدة. و العمل على الالتزام بالقوانين المالية والمصرفية التي تساعد في استقرار اسعار الصرف. و يوصي الباحثين الزام المصارف التجارية في امانة العاصمة صنعاء وفي الجنوب بتوحيد اسعار الصرف والالتزام بالتعرفة التي يحددها البنك المركزي في اسعار الصرف.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المبحث الأول: خطة البحث وإجراءاته

المبحث الثاني: الدراسات السابقة .

المبحث الأول
خطة البحث وإجراءاته

المقدمة:

إن تحقيق النمو المستدام وبمعدلات عالية في ظل استقرار اقتصادي طويل المدى يعتبر من أهم تحديات الدول النامية ، وتحقيق هذه الأهداف يتطلب تنفيذ استراتيجيات وبرامج معينة تتضمن التوازن والتناسق بين عناصر الطلب الكلي من جهة وعناصر العرض الكلي من جهة أخري .

واليمن كأحد دول العالم الثالث يعاني الكثير من المشاكل الاقتصادية وخاصة في ظل الأوضاع الراهنة جراء العدوان وما تلاها من مأمرات والتي تتمثل في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتقلبات أسعار الصرف للعملة المحلية تراجع الاحتياطي من الصرف الأجنبي وارتفاع حجم العجز في كل من ميزان المدفوعات وميزانية الدولة، مما تسبب في الكثير من الإختلالات والتشوهات الهيكلية التي نتج عنها خلل كبير في توظيف الموارد وتدهور الإنتاج .

ومن أهم المشكلات التي ظلت تلازم الاقتصاد اليمني منذ أمد بعيد مشكلة التضخم وعدم استقرار صرف الريال اليمني. . وبما أن سعر الصرف يمثل أحد العوامل الهامة في الاقتصاد تعتبر السياسات الخاصة بتحديده من أهم أدوات السياسة النقدية التي يضطلع بها البنك المركزي من أجل تنظيم حركة النقد الأجنبي ، إذ يعتبر سعر الصرف من أهم الأسعار الرئيسية في الاقتصاد لما تلعبه من دور محوري في إعادة التوازن الخارجي، إذ أن اختيار سعر صرف صحيح يتناسب مع الظروف الاقتصادية يعتبر دعامة أساسية لزيادة الإنتاج وزيادة الصادر وزيادة الاستثمار الأجنبي . كما أنه يجنب البلاد الكثير من الأزمات . لذلك تعتبر سياسة النقد الأجنبي وسعر الصرف سندًا قويًا لسياسة الاقتصاد الكلي مع السياسة المالية.

مشكلة البحث:

من المعروف أن اليمن يعاني من أزمة اقتصادية حادة ولفترة طويلة، ويعاني من اختلال في ميزان المدفوعات والميزان التجاري على وجه الخصوص، وهذا يعني أن هناك عجزاً في موارد العملة وخاصة في ظل الانقسام بين البنك المركزي في صنعاء وعدن، وهذا خلق فجوة بين العرض والطلب على النقد الاجنبي وقد أدى هذا العجز إلى تدهور سعر الصرف. وبسبب العدوان والحصار على بلادنا نتج عن ذلك إلى تدهور العملة، وارتفاع اسعار الصرف بسبب ما تقوم به دول العدوان من ممارسات عدوانية على بلادنا وحصار اقتصادي على بلدنا وأدى ذلك إلى تأثر السلع والخدمات على المواطن وارتفاع أسعارها بشكل جنوني، ومن ذلك قامت دول العدوان بنقل البنك المركزي إلى عدن محاولتاً بذلك إلى تدهور الاقتصادي الوطني، ولكن ظل الشعب صامداً أمام هذا العدوان الغاشم، وأدى هذا إلى انقسام البنك المركزي مما أثر على العملة المحلية وارتفاع أسعار السلع والخدمات في جميع أنحاء الجمهورية اليمنية، وقد تمثلت الدراسة بالإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

- **ما أثر تغير أسعار الصرف على أسعار السلع والخدمات في المناطق الشمالية والجنوبية في الجمهورية اليمنية؟**

سعر الدولار مقابل الريال اليمني:

العام	سعر الدولار
ديسمبر 2016	400
يوليو 2017	363
مايو 2018	480
يوليو 2018	555
سبتمبر 2018	630
أكتوبر 2018	830
أكتوبر 2018	720 -750

أهمية البحث:

ونتيجة لأهمية هذه السياسات يقوم البنك المركزي بتنظيم حركة النقد الأجنبي وذلك من خلال النظم والقوانين واللوائح والإجراءات التي يصدرها لتتماشي مع الأهداف الكلية. وبما يتوافق مع السياسات المالية والنقدية والتي ترمي في مجملها إلى تحقيق خطط وبرامج تتضمن تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وكيفية تسوية المدفوعات الدولية والتعامل مع العالم الخارجي. أيضًا وفي ظل العولمة وانفتاح التجارة وحركة رؤوس الأموال لا بد من تقوية وتهيئة الاقتصاد حتى تتمكن الدولة من مواكبة حركة العولمة الاقتصادية والتي سوف يصب فوائدها لصالح التكتلات الاقتصادية القوية، إذًا تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات التي تتبناه الدولة لعلاج المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد حيث يلعب سعر الصرف دورًا بارزًا في القدرة التنافسية للصادرات وبالتالي في وضع ميزان المدفوعات. كما أن اختيار سعر صرف مناسب مع درجة من الاستقرار يعتبر ذو أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات الخارجية خاصة في ظل ظروف استخراج البترول والمعادن مما يؤدي إلى الزيادة في النقد الأجنبي وبالتالي الاستقرار الاقتصادي.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

1-تحديد موقع سياسات سعر الصرف في الاقتصاد الكلي.
2-معالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه تغيرات أسعار الصرف.
3-معرفة أثر الأسعار على السلع والخدمات في المناطق الشمالية والجنوبية.
4-ما هي الآثار المترتبة على السياسات المختلفة لسعر الصرف في المناطق الجنوبية والشمالية.

فروض البحث:

- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيرات أسعار الصرف على أسعار السلع والخدمات في المناطق الشمالية والجنوبية؟
- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة الصرف وزيادة أسعار السلع والخدمات؟

حدود البحث:

- الحدود الموضوعية: أثر تغير أسعار الصرف على السلع والخدمات في المناطق الشمالية والجنوبية.
- الحدود الزمانية: الفصل الدراسي 2020/ 2021م.
- الحدود المكانية: البنك المركزي اليمني – صنعاء – الجمهورية اليمنية.

معوقات البحث:

- ندرة المصادر والمراجع في هذا المجال.
- الأوضاع التي تمر بها البلاد (الحرب والعدوان على وطننا الحبيب، موجة كورونا وتأثيرها على قطاع الأعمال في جميع المجالات).

دوافع اختيار الموضوع:

- اتفاق نوعية الدراسة مع طبيعة تخصصنا.
- اثراء المكتبة بشكل خاص بخصوص عدم توفر دراسة تخص ارتفاع أسعار الصر وأثره على السلع والخدمات.

مصادر جمع المعلومات:

أولا: المصادر الأولية:

الاستبيان

ثانيا: المصادر الثانوية:

-الكتب والمراجع العربية والأجنبية والأنترنت.

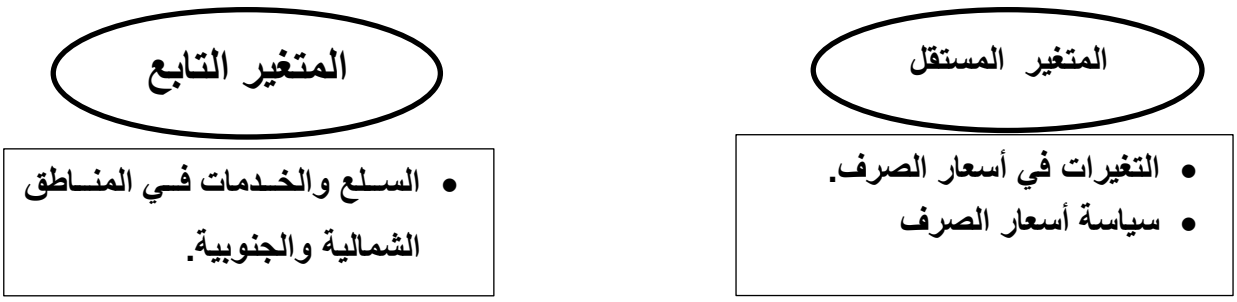
-الرسائل العلمية.

-المجلات والنشرات والمقالات.

نموذج الدراسة:

لبيان العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة فقد تم تصميم نموذج يوضح المتغيرات على النحو التالي:

شكل (1) يوضح نموذج الدراسة:



منهجية الدراسة:

-المنهج الوصفي التحليلي.

-المنهج التاريخي.

مصطلحات البحث:

سعر الصرف:

- سعر الصرف هو عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية.

مفهوم السلع:

السلع هي المنتجات التي يتم تداولها في السوق. هناك فجوة زمنية في إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع. عندما يشتري المشتري السلع ويدفع الثمن ، يتم تمرير الملكية من البائع إلى المشتري.

مفهوم الخدمات:

الخدمات هي المنتج الاقتصادي غير المادي الذي يقدمه الشخص بناءً على طلب الشخص الآخر. إنه نشاط يتم تنفيذه لشخص آخر.

المناطق الشمالية: وهي السلع والخدمات التي يتم بيعها في المناطق الشمالية.

المناطق الجنوبية: وهي السلع والخدمات التي يتم بيعها في المناطق الجنوبية.

تقسيمات البحث وهيكله"

تم تقسيم البحث على النحو التالية

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة ويتضمن مبحثين

المبحث الأول: خطة البحث وإجراءاته

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: الإطار العام للدراسة ويتضمن:

المبحث الأول: سعر الصرف

المبحث الثاني: أسباب تدهور قيمة العملة المحلية .

المبحث الثالث: تأثير أسعار الصرف على السلع والخدمات.

المبحث الرابع : دور البنك المركزي اليمني في المحافظة على استقرار العملة المحلية

المبحث الخامس: البنك المركزي اليمني

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

النتائج والتوصيات

النتائج

التوصيات

قائمة المراجع والمصادر

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت هذا الموضوع، ومن ابرز الدراسات في هذا المجال:

1. **دراسة علاء محمد الحاوري(2014م)**

بعنوان" **العوامل المؤثرة على تقلبات اسعار الصرف في البنوك اليمنية وأثرها على القوائم المالية** وهدفت هذه الدراسة للتعرف على العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار الصرف في النبوك اليمنية ومعرفة أثرها عليها، توصلت الدراسة على العديد من النتائج أهمها أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على تقلبات أسعار الصرف وأهم هذه العوامل وأولها هو التغير في الميزان التجاري :حيث توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف عملة البلد، فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة إلى الارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب عليها وبالتالي تصبح أسعار سلع البلد مرتفعة نسبة الى أسعار عملات الأجانب وبالتالي يقل الطلب عليها .قدمت الدراسة العديد من التوصيات أهمها: يوصي الباحثون بالعديد من التوصيات أهمها: ضرورة المحافظة على استقرار أسعار الصرف في الجمهورية اليمنية ،يجب على البنك المركزي اليمني أن يقوم بالمهام والوظائف الموكلة إليه المتمثلة في الحفاظ على استقرار العملة الوطنية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلد، يجب على البنك المركزي إجراء المزيد من اجراءات الرقابة والمتابعة للمؤسسات المالية في البلد.

2. **بسيم قائد عبده العريقي (2011):**

بعنوان "**أداء البنوك العاملة في اليمن ودورها في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية** "دراسة مقارنة بين البنوك الوطنية والأجنبية" وهدفت الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة البنوك (القطاع الخاص) العاملة في اليمن في الواردات في اليمن، وتوصلت إلى النتائج التالية: يقتصر نشاط بنوك القطاع الخاص

الوطني والأجنبي العاملة في اليمن على بعض المدن الرئيسة فقط بعدد فروع تصل إلى حوالي (81) فرعاً، الأمر الذي يعني اقتصار التنافس في تقديم الخدمات المصرفية على المدن الرئيسة فقط وهي ست مدن: صنعاء (العاصمة السياسية)، عدن (العاصمة التجارية)، تعز، الحديدة، المكلا، إب، كما يمثل القطاع المصرفي الخاص نسبة حوالي (43%) من إجمالي البنوك العاملة في اليمن، حيث يتشكل القطاع المصرفي الخاص من القطاعات التالية:(مرتبه تنازليا) قطاع البنوك الوطنية تمثل نسبة حوالي (17%) من إجمالي القطاع المصرفي الخاص. قطاع البنوك التجارية الوطنية يمثل نسبة حوالي (16%) من إجمالي القطاع المصرفي الخاص. قطاع البنوك التجارية الأجنبية تمثل نسبة حوالي (10%) من إجمالي القطاع المصرفي الخاص، كذلك يتواجد وينتشر القطاع المصرفي التجاري الوطني في المدن اليمنية بدرجة أكبر من القطاع المصرفي الأجنبي، حيث تمثل الأهمية النسبية لتواجد وانتشار القطاع المصرفي التجاري الخاص الوطني والأجنبي من إجمالي القطاع المصرفي التجاري الخاص في المدن اليمنية بالترتيب تنازلياً

3. **دراسة" محمد إبراهيم مقداد، سالم عبدا لله حليس (2010م)**

بعنوان" دور البنوك التجارية في تمويل الواردات في فلسطين وقد قام الباحثة ان بدراسة دور البنوك التجارية في تمويل عمليات الواردات في فلسطين ، ولم يكتف الباحث ان بالبيانات المنشورة عن المصارف بل سعيا إلى الاعتماد كذلك على البيانات الأولية، حيث تم تجميع البيانات من البنوك وفروعها مباشرة عبر استبانة صممت لهذا الغرض ووزعت على مدراء البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة فقط وبذلك فإن الدراسة لم تشتمل على كل فلسطين، وقد أكدت الدراسة الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل التنمية من الناحية النظرية، غير أن النتائج الميدانية لأثر المصارف في فلسطين أكدت عدم قدرة المصارف التجارية في فلسطين على أن تلعب هذا الدور، وعلى الرغم من أن النتائج تشير إلى نجاح المصارف التجارية في تجميع المدخرات في فلسطين، إلا أنها أكدت الفشل الذريع في تقديم التسهيلات وخاصة في فلسطين مما يتضمن ضعف دورها في تحقيق

الواردات ، وقد قدم الباحثة ان العديد من التوصيات حول تنشيط الدور التنموي للمصارف التجارية، تتعلق غالبها في الاهتمام بالتخطيط وإيجاد البدائل للتمويل بالمرابحة والاهتمام بالمضاربة والمشاركة، وهذا يتضمن إيجاد القواعد والأسس الواضحة القابلة للتطبيق في ظل الواقع الفلسطيني، كما تشير إلى الدور المتوقع أن تقوم به السلطة الوطنية الفلسطينية في هذا المضمار.

4. <u>دراسة. احمد على احمد(2011م):</u>

الموسومة بعنوان: دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور وفاعلية البنوك التجارية وقدرتها في التأثير على التنمية الاقتصادية، وفي هذا الشأن اعتمد البحث على فرضيات مفادها أن الأنتاج الكلي من كل السلع والخدمات أقل من الامكانيات الطبيعية الموجودة بأقليم كوردستان ، وأن البنوك التجارية في اقليم كوردستان لم تساهم مساهمة فعالة في الواردات في اليمن وأن حجم رأس المال الذي تملكه يعتبر صغيرا مما جعل هذه البنوك غير قادرة على تمويل القطاعات الأقتصادية خلال الفترة (2007 – 2010)، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها يعاني كل من القطاع الصناعي والزراعي من تذبذب في الأنتاج وعدم استغلال الموارد الاستغلال الأمثل، المصارف المتخصصة في الإقليم لم تستطع أن تنعش القطاعات الأقتصادية و ذلك بسبب ضعف قدرتها على تمويل هذه القطاعات، لجؤ البنوك التجارية الى الأنشطة التي تدر ربحا سريعا أضرت بالواردات في اليمن وأدت الى عدم توجيه التمويل الى القطاعات الاقتصادية، وقد أوصلت بالعديد من التوصيات أهمها تفعيل دور البنوك المتخصصة وجعلها أكثر قدرة على تمويل القطاعات الاقتصادية، قيام البنك المركزي بتوجيه البنوك التجارية الى المساهمة بدرجة أكبر في تمويل القطاعات الاقتصادية – .دعم الجهاز المصرفي عبر توفير السيولة اللازمة من أجل دعم قدرة المصارف على التوسع في منح الأئتمان.

5. <u>دراسة إدريس محمد على إمام(2011م):</u>

بعنوان" أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان خلال الفترة 2006-2011م وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان خلال الفترة 2006- 2010 وتلخصت مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي: ماهو أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان؟ و من ثم هل التجربة السودانية في تحديد سعرالصرف فعالة في ظل ظروف الاقتصاد الوطني حالياً ومستقبلياً.

وكانت أهم النتائج التي توصل إليها البحث هي : وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والميزان التجاري تساوي (-52) وهذا يعني في حالة وجود عجز في الميزان التجاري يكون سعر الصرف في حالة زيادة اي تدهور قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي.والعكس في حالة وجود فائض في الميزان التجاري، يعني تدهور سعرالصرف أي زيادة قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي ووجود علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات وهي تساوي (0.066) وهي ضعيفة وهذا يعني إذا زادت الصادرات عن الواردات يكون هناك كمية كبيرة من النقد الأجنبي دخلت إلي الدولة مقابل صادراتها إلي العالم الخارجي وبالتالي يزيد عرض العملة الأجنبية فزيادة العرض تؤدي إلي تدهور سعر العملة الأجنبية داخل الوطن ، ومن ثم ينخفض سعرها مقابل العملة الوطنية، ووجود علاقة وعكسية بين سعر الصرف والواردات تساوي (-0.61) وهي قوية، يعني هذا في حالة زيادة الواردات عن الصادرات يحصل العكس، فزيادة الواردات يكون هناك كمية كبيرة من النقد الأجنبي خرجت من الدولة مقابل سداد قيمة الإستيراد

واوصت الدراسة على الاتي: على السودان العمل على تقليل الواردات وخاصة واردات السلع الكمالية، والتركيز على إستيراد السلع التي تساعد على زيادة الناتج الإجمالي ، مثل الألات والمعدات الحديثة التي تساهم في العملية الإنتاجية . وتشجيع سياسة عدم ربط الجنيه السوداني بعملة واحدة ،وتوجه التجارة الخارجة نحو أسواق دول شرق آسيا . والحد من هجرة رووس الأموال إلي الخارج و لابد أن تعتمد الصرافات على نفسها

بجلب مواردها دون الاعتماد على البنك المركزي ، وعلى البنك المركزي العمل بكل جدية على مراقبة السوق الرسمي الذي يغذي السوق الموازي بالنقد الأجنبي من خلال بعض الممارسات.

6. <u>دراسة. دوحــة سلــمى(2014م):</u>

بعنوان" أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل عالجها "دراسة حالة الجزائر وهدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري – .تحديد مدى فعالية نظام سعر صرف الدولار المعتمدة في التخفيض من العجز في الميزان التجاري – .محاولة البحث عن الوسائل والآليات للحد من الآثار السلبية لتقلبات سعر صرف الدولار على الميزان التجاري – .الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق العالمي.

توصلت الدراسة إلى أن الدينار الجزائري كان مقيماً بأعلى من قيمته الحقيقية خلال الفترة (1691 –1691)بسبب الرقابة المفروضة عليه آنذاك، وقد كان لانهيار أسعار البترول عام 1699 أثر سلبي على الاقتصاد الوطني، مما دفع بالسلطات النقدية للتفكير في تخفيض الدينار، حيث توالت التخفيضات منذ أزمة 1699 وهكذا انتقل الدينار الجزائري من مرحلة التثبيت إلى مرحلة التعويم المدار – .شهد نظام صرف الدينار الجزائري عدة تطورات ترمي في مجملها إلى مسايرة ديناميكية النظام النقدي الدولي والقرارات الاقتصادية المحلية، كله قصد رفع مستوى أداء الاقتصاد الكلي من أجل تحقيق توازن في ميزان المدفوعات .وكما بينت الدراسة أن الهدف الأساسي من و ارء تخفيض العملة الوطنية هو تحرير التجارة الخارجية دماج الاقتصادي الوطني بعض القيود المفروضة على المستوردات، وتشجيع الصاد ارت من غير المحروقات وضمان الاقتصاد العالمي – .شكلت سياسة تخفيض قيمة العملة المحور الأساسي ضمن سياسات الصالح الاقتصادي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي في البلدان النامية.

التعليق على الدراسات السابقة والاستفادة منها:

ركزت الدراسات السابقة على تقلبات أسعار الصرف في النبوك ومعرفة أثرها عليها، وتوصلت إلى أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على تقلبات أسعار الصرف، فمن دولة إلى أخرى تتغير أسعار الصرف في البنوك وتأثيرها على السلع والخدمات.

بينما في هذه الدراسة نتحدث عن أثر تغير أسعار الصرف على السلع والخدمات في المناطق الجنوبية والشمالية وتأثيراتها على أسعار السلع والخدمات ويتضرر من ذلك المواطن اليمني.

الفصل الثاني

الإطار النظري للبحث

المبحث الأول: سعر الصرف (المفاهيم والأهمية)

المبحث الثاني: أسباب تدهور قيمة العملة المحلية

المبحث الثالث : تأثير أسعار الصرف على السلع والخدمات

المبحث الرابع : دور البنك المركزي اليمني في المحافظة على استقرار العملة المحلية

المبحث الأول

سعر الصرف

تعريف سعر الصرف وأهميته[1] :

يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية (بين عملتين مختلفتين) ، وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات ، وهو يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي واسعارها في السوق العالمية ، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف .

أشكال و أنواع سعر الصرف[2]

سعر الصرف الاسمي الرسمي : هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر ، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض ، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما . ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد .

وسعر الصرف الاسمي الرسمي هو ذلك المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية .

سعر الصرف الاسمي الموازي : وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.

وهذا يعني إمكانية وجود اكثر من سعر الصرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد .

سعر الصرف الحقيقي : وهو يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية في مقابل وحدة واحدة من السلع المحلية .

فلو أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر فيمكننا أن نكتب (TCR (Pus/Pdz = TCN

حيث :

TCR : سعر الصرف الحقيقي .

TCN : سعر الصرف الإسمي .

---

[1] د/ عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 103 .

[2] د/ عبد المجيد قدي ، نفس المرجع ، ص 104 .

Pus : مؤشر الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية .

Pdz : مؤشر الأسعار في الجزائر .

فتحسن سعر الصرف الحقيقي هنا هو في فائدة الجزائر .

3 – أساليب التسعير : أي كيف يتم الإعلان عن السعر ، وهناك ثلاثة أساليب هي:

الأسلوب الأول (التسعير المباشر) : يعبر عن عدد الوحدات النقدية الوطنية الضرورية للحصول على وحدة نقدية أجنبية ففي الجزائر مثلا يتم الحديث عن عدد الوحدات النقدية (الدنانير) الضرورية للحصول على دولار واحد أو يورو واحد .

الأسلوب الثاني (التسعير غير المباشر): ويتم التعبير عن سعر وحدة نقدية وطنية بالعملة الأجنبية .

الأسلوب الثالث (التسعير المتقاطع) : لو أن مستثمرا أمريكيا يرغب في شراء جنيهات استرلينية بدنانير جزائرية مثلا فحتى يتعرف على عدد الجنيهات الإسترلينية التي يمكن الحصول عليها في مقابل الدنانير الجزائرية ، لابد وأن يكون ذلك من خلال الدولار .

التعبير عن سعر العملة : عادة ما يتم التعبير عن سعر العملة برقم متبوع بأربعة أرقام بعد الفاصلة والرقم الأخير من الفاصلة يعبر عنه بنقطة أي أن النقطة تساوي (1/10000) من سعر صرف العملة .

سعر الصرف الحاضر(الفوري) والآجل:

سعر الصرف الحاضر : ويكون فيه التسليم فور الشراء أو التعاقد ويمكن أن يتم التسليم بعد يومين .

سعر الصرف الآجل : يتم التعاقد على شراء العملة على أن يتم التنفيذ في تاريخ لاحق وبالتالي فالسعر هنا (في التسليم) قد يزيد أو يقل وذلك على ضوء التوقعات المستقبلية. 3

أنظمة الصرف :

لقد عرف نظام الصرف عدة محطات في تطوره بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلي النظام العائم ، ولقد كان نظام بريتون وودز يقوم على اساس الدولار الأمريكي

---

[3] - **دوحـــة سلـــمى(2014م)** بعنوان" أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل عالجها "دراسة حالة الجزائر **، الج**

المرتبط بدوره بالذهب ، وذلك أن الولايات المتحدة كانت تقبل بتحويل الدولار لغير المقيمين بسعر ثابت أوقية = 35 دولار، وكانت الدول تربط عملاته بسعر ثابت مع الدولار .

إلا أن الأمر سرعان ما تجاوزه بإعلان الرئيس الأمريكي نيكسون في أوت 1971 منع تحويل الدولار إلى ذهب ، غير أن النظام في تلك الفترة لم يكن له أي دور في تنظيم الإصدار النقدي أو في تحقيق التوازن الداخلي الذي كان متروكا لاعتبارات السياسة الاقتصادية والنقدية الداخلية في كل دولة ، ولقد مثل هذا الإعلان في نظر الكثيرين انهيارا لنظام بريتون وودز ، ومنذ ذلك الوقت عرف نظام الصرف نمطين أساسيين .

النمط الأول : أنظمة سعر الصرف الثابتة

وفي ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر العملة إلى : **4**

عملة واحدة : تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار ، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير إلا في بعض الحالات كما هو حال الفرنك الإفريقي سابقا مع الفرنك الفرنسي ، وكما هو الحال للدينار الأردني مع الدولار الأمريكي .

سلة عملات : وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين ، أو من العملات المشكلة لوحدة حقوق السحب الخاص ، أو الربط حاليا باليورو باعتباره امتدادا لسلة العملات المكونة للإيكو سابقا .

ضمن هوامش محددة : سواء تعلق التثبيت بعملة واحدة أو سلة عملات . هنا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به .

تحديد سعر الصرف في نظام الصرف الثابت

طالما أن سعر التكافؤ الرسمي للعملة الوطنية يقابل سعر التوازن الذي ينشأ في نظام الصرف المرن ، فإن المصرف المركزي لا يجد أية صعوبة في فرض تطبيق سعر الصرف المحدد ، لكن المشاكل تبدأ عندما يبرز التنافر بين السعر الرسمي وسعر التوازن في السوق .

[4] د/ عبد المجيد قدي ، نفس المرجع ، ص 106.

إذا كانت الاحتياطات من العملات الأجنبية غير كافية ، تستطيع السلطات العامة أن تستدين من الأسواق المالية العالمية ، من صندوق النقد الدولي ، ومن المصارف المركزية الأخرى ، لكن السلطات العامة إذا لم تغير سياستها الاقتصادية ، ستتعرض في يوم أو آخر إلى التدني لأنه من غير الممكن الاستمرار بتوسل العيش بكل الوسائل والاحتفاظ على مدى مرحلة طويلة بسعر صرف غير واقعي .

أهمية سعر الصرف تبرز أهمية سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية و التي تتمثل في التوازن الاقتصادي الداخلي و الخارجي، إذ يتمثل التوازن الداخلي في استقرار الأسعار المحلية، إلى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي ، في حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات والذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية للدولة. إن دراسة سعر الصرف تهدف إلى البحث عن الوسائل و الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الاستقرار لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبي. [5]

[5] - محمد جانم، الحلول المقترحة لمواجهة ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية ، القاهرة، مصر ، 018م،ص22

المبحث الثاني

أسباب تدهور قيمة العملة المحلية

تدهور قيمة العملة يحدث عندما تعاني العملة من تدهور سعر الصرف بالنسبة لعملة أو مجموعة عملات مرجعية. يمكن حدوث تدهور قيمة العملة بدون تدخل من جانب السلطات المالية) بسبب التطور «الطبيعي» لأسعار الصرف) أو أن تكون سياسة مالية تقررها الحكومة في ظل نظام سعر الصرف الثابت.

على العكس ، يسمى ارتفاع قيمة العملة بإعادة تقدير العملة.

عندما يقع تدهور على عملة ما في نظام سعر الصرف الثابت، قد لا تستطيع السلطات المالية المحددة لسعر الصرف الدفاع عنه على المدى المتوسط أو الطويل. تتعهد هذه السلطات في إطار نظام صرف ما بضمان تحويل العملة مقابل العملة المرجعية، و للقيام بذلك تمتلك احتياطي نقد أجنبي، لكن في حالة وجود طلب كبير على العملة الأجنبية (في حالة تحويل العملة المحلية مقابل عملة أجنبية)، لا يكفي الاحتياطي و يجب على البنك المركزي إيقاف عملية تحويل العملة و التخفيض من قيمتها.

تقوم السلطات المالية عادة بتخفيض قيمة العملة كخطوة وقائية احتسابا لاستعمال احتياطيها من النقد الأجنبي بالكامل.

التخفيض يتمثل في هذه الحالة في التعديل نقصانا في سعر صرف عملة بالنسبة لعملة مرجعية أخرى (أو مجموعة عملات، في حال كان سعر الصرف محددا بالنسبة للمعدل المرجح لمجموعة عملات أجنبية). **6**

تدهور قيمة العملة يمكن أن يكون وسيلة ضمن السياسة المالية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، بتنمية الصادرات و إعادة تعديل الميزان التجاري .مع ذلك، هذه السياسة ليست مجدية سوى على المدى القصير و المتوسط، لذلك يجب إعادة تعديلها من جديد ما لم يوجد حل للخلل الاقتصادي الأساسي و ما لم تعد الثقة في هذه العملة.

[6] د/ عبد المجيد قدي ، نفس المرجع ، ص 108.

عقب تدهور قيمة العملة، يتبع الميزان التجاري عادة تدهورا في الأول و من ثمة يتطور إيجابيا. [7]

أسباب تدهور العملة المحلية

تعتبر العملات أهم مقياس أساسي في التعاملات الاقتصادية العالمية بين الدول لما لها من أهمية قصوى في عمليات التبادل التجاري بين ذوي المصالح من مؤسسات وشركات وأفراد وهي كسائر المقاييس الاقتصادية الأخرى التي يراعى فيها الارتفاع والتدهور لما لهذين العاملين من تأثير على المستوى المحلي لكل اقتصاد أو حتى للاقتصاد العالمي ذاته

وسبب تدهور العملة يرجع إلى عامل أساسي ذي أهمية وهو انه حينما تسجل العملة معاناة من تدهور السعر المصرفي بالنسبة لعملة أو جملة عملات تكون المرجعية هنا يحدث التدهور في قيمة العملة يحدث هذا دون أي تدخل أو افتعال من جانب الوزارات الوصية أو الهيئات المالية جراء التطور الطبيعي والمنطقي لكل سعر صرف الدولار ، إضافة إلى هذا السبب هناك السياسات المحلية المالية التي تنتهجها الحكومات عبر نظام سعر الصرف الثابت. كما أن التغير الحاصل في الميزان التجاري بين مختلف الدول سبب رئيس في تباين العملة بين الارتفاع والتدهور حيث انه كل عام جديد تكون هناك مقايضات متعددة تحدث بين تحويل العملات التي قد تحولها دولة ما ونأخذ مثالا مصر والجزائر فلنفترض أن الفارق 40 مليار دولارا لصالح مصر حيث تقوم الجزائر بشراء ما يعادلها بالجنيه وتبيع الدينار هنا لأجل تغطية العملية فهنا في هذه الحالة يزيد و يتفعل الطلب على الجنيه في الوقت ذاته تحصل زيادة في العرض من الدينار وهكذا دواليك هنا نستنتج أن التحويلات القائمة بين الدول هي السوق الرئيسي الداعم والتذبذب في استقرار العملات يكون ظاهرا من خلال الميزان التجاري المعتمد بين دولة وأخرى .الأمر الثاني الذي له الدور الكبير في تباين العملات بين الارتفاع والتدهور أو لنقل صعود وهبوط العملات هو عامل المضاربة أين يقوم المختصون في المضاربة السوقية بشراء أي عملة اعتمادا على توقعاتهم بأن الطلب سيكون كبيرا عليها في الوقت ذاته

---

[7] - **دوحـــة سلـــمى(2014م)** بعنوان" أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل عالجها "دراسة حالة الجزائر **، الج**

يقومون ببيع العملة التي قد حصل وان قل الطلب عليها هنا يحدث الخلل والتذبذب على مستوى العملات.

وما تجدر الإشارة إليه أن التدهور في قيمة العملة قد يكون مفتعلا في اعتباره وسيلة تضمن السياسات المالية أملا في تعزيز النمو الاقتصادي بأي دولة أو منظومة اقتصادية وذلك من خلال تنمية نسبة الصادرات ثم تفعيل أو إعادة تفعيل الميزان التجاري موازاة مع ما سبقها ، إن تدهور قيمة العملات في نظرة إجمالية هو عندما يصبح سعر الصرف للعملة اقل بالنسبة لعملة مرجعية أو جملة عملات مرجعية كاليورو مثلا أو الدولار أما عن ارتفاعها فيتمثل أيضا في الزيادة المسجلة في أسعار الفائدة في أي دولة إلى زيادة عنصر الطلب على عملتها حيث أن هذا يؤدي مباشرة إلى ارتفاع العملة أي أن ارتفاع قيمة العملة هو إعادة تقدير العملة على وجه عام والعكس صحيح.

تخفيض قيمة العملة:

أولا: مفهوم تخفيض قيمة العملة:

يقصد بتخفيض قيمة العملة في سوق الصرف أن تقرر الدولة تخفيض عدد من وحدات النقد الأجنبي المعادلة لوحدة النقد الوطني، كذلك عندما تقرر إنقاص وزن الذهب الذي تمثله وحدة النقد الوطنية.

ثانيا: أسباب تخفيض قيمة العملة:

تلجأ الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها كوسيلة للتغلب على بعض مشاكلها الاقتصادية وعلى الأخص مشاكل ميزان المدفوعات فقد عانت الكثير من الدول في فترة الكساد العالمي من العجز في ميزان مدفوعاتها وبالتالي من نقص في الأرصدة الذهبية وأرصدة العملات الأجنبية فرأت بعض هذه الدول علاج هذه المشكلة عن طريق تخفيض قيمة عملتها حتى تخفف الضغط على ميزان المدفوعات، فتخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يؤدي إلى تنشيط الصادرات وهذا ما يستلزم أن تكون أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات، على أن النتيجة النهائية لتخفيض قيمة العملة تتوقف على مدى مرونة العرض والطلب للصادرات والواردات، فإذا كان الطلب الخارجي على صادرات الدولة التي قامت بالتخفيض مرنا

وكان العرض من المنتجات المعدة للتصدير ، مرنا كذلك فإن التخفيض سيؤدي إلى زيادة الصادرات، وبالمقابل إذا كان الطلب الداخل يعلى السلع المستوردة، مرنا كان المعروض منها مرنا كذلك أدى تخفيض قيمة عملة ذلك البلد إلى الحد من المدفوعات الأجنبية نتيجة ارتفاع الأسعار للعملات الأجنبية مما يؤدي إلى إعادة توازن ميزان المدفوعات.

أما إذا زاد الطلب على الخارجي على المنتجات المحلية نتيجة تخفيض قيمة العملة ولم تتمكن الدولة من زيادة إنتاجها حين ذلك تكون النتيجة نقص حصيلة الصادرات بدلا من ارتفاعها، كما يترتب على عدم مرونة الطلب المحلي وعلى الواردات زيادة قيمة الواردات بنسبة أكبر من قيمة الصادرات وبذلك لا تنجح سياسة التخفيض في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

كما تتوقف النتيجة النهائية لتخفيض قيمة العملة على عدم قيام الدول الأخرى بتخفيض القيمة الخارجية لعملاتها وكذا أن لا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيعقبه تخفيض آخر، إضافة إلى ذلك تتوقف النتيجة النهائية لتخفيض قيمة العملة على مدى ثبات الأسعار الداخلية.

والمثال التالي يوضح ما سبق ذكره (1) .

لنفترض أن سعر السيارة التي تصدرها فرنسا إلى الخارج يبلغ 3000 دولار وسعر صرف الدولار يبلغ 5 فرنكات، بذلك يكون عائد تصدير السيارة الفرنسية هو 15000 فرنك وبهدف تشجيع الصادرات قامت فرنسا بتخفيض قيمة عملتها ليصبح الدولار يساوي 6 فرنكات، نتيجة لهذا التخفيض فإن سعر السيارة الفرنسية مقومة بالدولار في الأسواق الخارجية لن يتغير لأنه يتجدد بظروف وأوضاع السوق الدولية (العرض والطلب)، لكن هذا السعر الجديد أصبح يعطي للشركة الفرنسية المصدرة 18000 فرنك أي بزيادة قدرها "20% عن السعر السابق، وبافتراض أن نفقات إنتاج السيارة الواحدة بقيت ثابتة (ثبات الأسعار الداخلية) فإن أرباح الشركات الفرنسية المنتجة والمصدرة سوف تزداد بشكل ملحوظ مما يؤثر على ميزان المدفوعات من خلال زيادة عوائد التصدير المتمثلة في زيادة الموارد الأجنبية.

وإذا أخذنا نفس المثال مع افتراض عدم ثبات الأسعار الداخلية وأن نفقات إنتاج السيارة الواحدة كانت قبل التخفيض تساوي 12000 فرنك لتصبح بعد التخفيض بشهر 13000 فرنك لتصل إلى 16000 فرنك بعد التخفيض بسنة والجدول التالي يظهر لنا بأن الأرباح والتي تحققها الشركات الفرنسية المصدرة تتناقص تدريجيا مع ارتفاع نفقات الإنتاج بفعل الارتفاع العام في الأسعار الداخلية.

ثالثا: أهداف تخفيض قيمة العملة: ويمكن إجمالها فيما يلي:

1- موازنة العجز في الميزان التجاري حيث أن تخفيض قيمة العملة يشجع الأجانب على طلب السلع الوطنية، فتزداد الصادرات، بينما يؤدي تخفيض قيمة العملة من الناحية الأخرى إلى التقليص من الاستيراد وبذلك يتلاشى العجز في الميزان التجاري .

2- يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة التصدير ومن تم زيادة التشغيل والإنتاج في صناعات التصدير فيتسع في الاقتصاد كله، بذلك قد تلجأ الدولة لتخفيض قيمة عملتها عندما ترغب في تحقيق سياسة توسعية .

3- قد تلجأ الدولة لتخفيض قيمة العملة بغرض تثبيت دخول المصدرين المحليين، فينخفض دخلهم بالعملة الوطنية نتيجة تدهور أسعار سلعهم في الخارج ومن ثم يستمر ثبات الإنفاق النقدي الداخلي على ما هو عليه فلا تحدث أي آثار انكماشية في الداخل

4- قد تهدف الدولة من تخفيض قيمة عملتها الحصول على أرباح إعادة تقويم كمية الذهب المستعمل كغطاء للإصدار، وتستخدم الدولة هذه الأرباح في تغطية ما قد تعانيه من عجز في ميزانيتها .

رابعا: الآثار الاقتصادية لسياسة تخفيض قيمة العملة:

1- يؤدي التخفيض إلى الأضرار ببعض الطبقات، كما يؤدي إلى إفادة البعض الآخر فالتخفيض يؤثر على مستويات الأسعار، وبالتالي في الدخول الحقيقية.

فارتفاع أسعار الواردات، وارتفاع أسعار الصادرات نتيجة لتخفيض العملة يؤدي إلى الإضرار بأصحاب الدخول الثابتة كالموظفين وحملة السندات وأصحاب العقارات وأرباب المعاشات والإعانات، ويزداد العبء الحقيقي كلما كانت مرونة الطلب لتلك الفئات على الواردات قليلة، أي كلما كانت مقدرتهم محدودة على الاستغناء عن السلع (الاستهلاكية) المستوردة، أما حملة الأسهم وأرباب الصناعات ورجال الأعمال، ولا سيما العاملون في

قطاع التصدير والمتعاملون في التبادل الدولي، فإن دخولهم تزداد بنسبة تفوق الزيادة في نفقات المعيشة.

2- يعتقد البعض أن تخفيض قيمة العملة، بالرغم من أنه يؤدي إلى حصول الدولة على قدر أكبر من العملات الأجنبية، فإنه كثيرا ما يؤدي إلى ميل شروط التبادل الخارجي إلى غير صالحها، فتخفيض القيمة الخارجية للعملة، إن لم يكن مصحوبا بتدهور حقيقي في نفقات الإنتاج، يعني أن الدولة تتنازل عن قدر أكبر من سلعها، مقابل قدر أقل من السلع الأجنبية، كذلك تميل شروط المبادلة إلى أن تكون في غير صالح الدولة نسبة أكبر، كلما كان الطلب الأجنبي قليل المرونة على صادراتها.

3- تؤثر أنواع الصادرات والواردات على النتائج المترتبة على تخفيض القيمة الخارجية للعملة، فإذا كانت صادرات الدولة تتألف من سلع صناعية لا تتمتع في إنتاجها بأية صفة احتكارية فإن الطلب الأجنبي يكون في هذه الحالة مرنا، ويؤدي التخفيض إلي زيادة في صادرات الدولة، أما إذا كان الطلب الأجنبي غير مرن كأن تكون صادرات الدولة عبارة عن مواد أولية ومواد غذائية، فإن التخفيض لا يؤدي إلى زيادة صادرات الدولة .

4- قد يؤدي إتباع الدولة لسياسة التخفيض إلى لجوء الدول الأخرى للسياسة نفسها لكي تحمي نفسها من الأثر السيئ الناشىء عن تخفيض الدولة لعملتها وهكذا تتنافس الدول في هذا التخفيض، مما يؤدي إلى قلق الذين يتعاملون في التبادل الدولي فتقل المعاملات وتفقد الثقة في قيمة العملة .

5- كثير ما يؤدي التخفيض إلى انتقال رؤوس الأموال بغية الإفادة من التخفيضات المترقبة ومن ثم تحقيق الأرباح، فإذا توقع الأفراد أن العملة ستنخفض في المستقبل فإنهم يسرعون لتحويل العملة الوطنية إلى عملات أجنبية، كما يؤدي في الوقت نفسه إلى إحجام الأجانب عن تحويل عملاتهم إلى العملة الوطنية، بل أنهم يترددون في الشراء من الدولة انتظارا لتدهور الناتج من تخفيض قيمة العملة، وفي كثير من الحالات قد يؤدي التخفيض في قيمة العملة إلى نقص الصادرات لانتظار المستوردين الأجانب حدوث تخفيض جديد في العملة .

وكذلك يؤدي إلى زيادة الواردات لتوقع المستوردين المحليين لارتفاع جديد في الأسعار.

6- المفروض أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تدهور أثمان السلع الوطنية مقومة بالعملات الأجنبية، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الصادرات وزيادة الإيرادات من العملات الأجنبية، إلا أن التخفيض كثيرا ما يؤدي إلى عكس ذلك .

فالتخفيض يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات، فلو أن الجانب الأكبر منها يتكون من السلع الاستهلاكية، المواد الأولية والوقود اللازم للصناعة، لأدى ذلك إلى ارتفاع الأجور وكذلك تكاليف الإنتاج، ومن تم ترتفع الأسعار مما يؤدي إلى عرقلة الزيادة في الصادرات

7- إذا افترضنا أن التخفيض يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقييد الواردات فسيترتب على ذلك زيادة الدخل القومي للبلد المخفض لقيمة عملته وزيادة حجم التشغيل فيه، لأن زيادة الصادرات تعتبر إضافيا للدخل القومي، مما يؤدي إلى تزايد الدخل ولكن عندما يزيد الدخل القومي للبلد يزيد الاستيراد طبقا للميل الحدي للاستيراد، وإذا نظرنا إلى ما يحدث في البلاد الأخرى وجدنا عكس ذلك تماما .

في الأخير نستطيع القول أن تخفيض العملة تعتبر سياسة من السياسات التي تستخدمها الدول في معالجة موازين مدفوعاتها، وحتى تكون هذه السياسة ناجحة لا بد أن تطبق بصورة محكمة وإلا فإنها لن تعود النتائج المرجوة منها .

وعادة ما يرافق سياسة تخفيض قيمة العملة ارتفاعا في معدلات التضخم ذلك لأن هذا التخفيض يؤدي إلى زيادة التكاليف (الأجور مثلا)، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب على السلع المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بذلك تفاقم معدلات التضخم، وبالتالي يعتبر أثرا من آثار السياسة التخفيضية لقيمة العملة (التضخم).

رفع قيمة العملة:

يلجأ إلى هذا الإجراء عندما يبلغ التدهور في قيمة العملة درجة كبيرة نتيجة الإفراط الشديد في الإصدار النقدي من جانب السلطات العامة، ومثل هذا الإجراء تم في بعض الدول الأوروبية لا سيما في ألمانيا سنة 1933 وفي فرنسا في منتصف الستينات عندما تم استبدال الفرنك القديم بالفرنك الجديد.

ويتم ذلك إما برفع قيمة العملة بالنسبة للقوة الشرائية، وإما رفع قيمة العملة بالنسبة للذهب.

أولا: رفع قيمة العملة بالنسبة للقوة الشرائية : وهذا يحدث عقب ارتفاع الأسعار الناجم عن الإفراط في إصدار العملة الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب، وهنا تلجأ السلطات إلى إتباع سياسة اقتصادية ، تؤدي إلى تدهور الأسعار، كأن الأجور، والإيجارات أو تزيد من الضرائب أو تشجع استخدام تقنيات فنية في القطاعات الإنتاجية المختلفة من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي أسعار البيع.

وإذا نجحت السلطات في خفض الأسعار، فيعني ذلك أن قيمة العملة قد ارتفعت، أو أن العملة قد عادت لها قيمتها السابقة قبل حدوث ارتفاع في الأسعار.

ثانيا: رفع قيمة العملة بالنسبة للذهب: يستوجب هذا التدبير تدخل الدول في سوق صرف العملة الوطنية، بحيث تزيد من ثقل الذهب التي تنسب إليه قيمة النقود الورقية في المعاملات والصفقات المصرفية الخارجية ولا يسير هذا الإجراء إلا إذا كان رعايا الدولة يملكون في الخارج ديون على الغير كبيرة وهامة، بحيث تؤدي إلى زيادة الطلب على عملة الدولة في سوق الصرف الدولي، وذلك لكي توازن عرض هذه العملة على الأقل، ولكي يزيد سعرها وقيمتها بصورة تدريجية في السوق الدولية، وهذا يفترض أن يكون الميزان التجاري لهذه الدولة فائضا لمصلحتها، ولذلك فإن تطبيق هذه التدابير لا يأتي لأي دولة كانت، وتزداد الصعوبة عندما نعلم أن ارتفاع قيمة عملة الدولة في الخارج يؤدي إلى تقليل صادراتها، الأمر الذي يستوجب ضرورة بذل الجهود لتخفيض تكاليف الإنتاج في الداخل، وهذا أمر كما نعرف ليس باليسير.

المبحث الثالث

أثر أسعار الصرف على أسعار السلع والخدمات

السلع الاستهلاكية:

هي التي يشتريها المستهلك لاستخدامها مباشرة بغرض إشباع احتياجاته ورغباته، ويحصل عليها عادة من متاجر التجزئة، ومن مواصفات هذه السلع قيام عدد كبير من المستهلكين بشرائها بكميات قليلة في كل مرة أو عند الاحتياج إليها.

أولاً السلع الأساسية وهي المنتجات والخدمات ذات الإنتاج الضخم وقد يكون أو لا يكون فيها مميزات التي تميزها عن غيرها من المنتجات المشابهة.

اما بالنسبة للسلع الاستهلاكية للمنتجات والخدمات ينطوي على المسوقين وتجار التجزئة وتجار الجملة الذين يحاولون أن يجعلوا تبادلاً مربحاً من هذه السلع أو الخدمات مع العميل أو العملاء.

وهناك تعريف آخر هو أن المنتجات والخدمات يكون بها نفس المميزات ولكن الاختيار يكون على أساس السعر.

وللتوضيح أكثر ولأنه عندما تتحول هذا السلع والخدمات إلى سلع ومنتجات جديدة ويتم التسويق لها بشكل جيد حتى يصبح عند المستهلكين القدرة لممارسة حق الاختيار في السوق وعندما يكون عند المستهلك القبول لهذه السلع والخدمات سيكون هذا من عوامل نجاح السلع الاستهلاكية.

وأصبحت الآن السلع الاستهلاكية في تزايد وخاصة مع تجار التجزئة الكبيرة الذين حفزوا هذا المجال ومع تزايدها وتشابهة المنتجات في فئة معينه وبالتالي يؤدي إلى خفض الأسعار لهذه المنتجات فهذه تعتبرفائدة للزبائن لحصولهم على السلع التي يريدونها بأسعار مناسبه لهم.[8]

كذلك سرعة الوصول إلى هذه المنتجات والخدمات والمعلومات عنها عن طريق الدخول إلى الإنترنت ويستطيع من خلاله الزبون عمل مقارنة بين الأسعار فهذا يزيد من المنافسة بين المسوقين والبائعين في أنهم يحاولون دائما إلى خفض أسعارهم

[8] - محمد جانم، الحلول المقترحة لمواجهة ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية ، القاهرة، مصر ، 018م،ص24

لجذب الزبائن لهم. والآن أصبحت معظم الشركات تحول خطط أعمالها على وجه السرعة للاستفادة من الإمكانيات التي توفرها شبكة الأنترنت خوفاَ من أنها تفقد حصتها في السوق لصالح المنافسين

وعلى ذلك لابد أن نعلم أن السلع الاستهلاكية تباع على أساس السعر وليس على أساس العلامة التجارية.

وهي تعتبر من الاستراتيجيات التي يتبعها المسوق أو البائع للحصول على أكبر قدر من الزبائن ولكي تربح تجارته.

يقول أحد المتحدثين في شركة "صن جافا" أن توحيد السلع الاستهلاكية وجعلها تحمل نفس المميزات ليست خطيرة بل أنه تفتح فرصاً ومجالات كبيرة في السوق. لكن السلع الاستهلاكية هي غير المرجح بالنسبة للأسواق التي تتطلع إلى زيادة رؤوس الأموال الاستثمارية مثل التصنيع الثقيل. ولكن حتى تلك الصناعات تتأثر بازدهار الأعمال التجارية عبر الإنترنت إلى الأسواق التجارية. مثال على السلع الاستهلاكية داخل أسواق تكنولوجيا المعلومات، يجب علينا أن ننظر إلى ثلاث معلمات عند تقييم سلع استهلاكية : التوحيد— كم هو سهل للتبديل في / إلى المنتج أو الخدمة . الموردين— على مستوى الخيارات المتاحة إذا وعند التبديل. هيكل— على أساس المهارات وغيرها من التكاليف الداخلية التي تخلق حواجز التكلفة لتغيير. على سبيل المثال أجهزة الكمبيوتر المكتبي تعتبر سلعة ومع كثرة الموردين أصبحت المنافسة صعبه حيث كل شركة تحاول جذب الزبائن لها بخفض أسعارها وهذه تجعل الزبون في مسؤوليه وحيرة عند اختيار الشركة او المنتج الذي يريد..

وأيضا أجهزة الكمبيوتر الشخصي أصبحت متبادلة وعلى أنه يوجد نقص كبير في السوق في أنظمة التشغيل، ومع أن مايكروسوفت هي المهيمنه في السوق إلا أننا نلاحظ انخفاض أسعارها وتحول سلعها إلى سلع استهلاكيه.

إن السلع الاستهلاكية هي تلك السلع الملموسة والتي يقوم المستهلك بشرائها بغرض الاستهلاك النهائي والتي بدورها. [9]

[9] - محمد عادل، أنواع السلع الاستهلاكية ، 2013م، ص47

يمكن تقسيمها وفق معيارين أساسين :

طول فترة الاستخدام (سلع معمرة، سلع غير معمرة)

أنواع السلع الاستهلاكية

ويوجد ثلاثة أنواع من السلع الاستهلاكية.

السلع الغير معمرة: يشتريهما المستهلك عادة لاستخدام واحد وعدة استخدامات محدودة مثل المشروبات الغازية المواد الغذائية...الخ

السلع المعمرة: فهي تلك السلع التي يشتريها المستهلك لاستهلاكها عبر فترات زمنية طويلة كالسيارات، الثلاجات...الخ

حسب الجهد المبذول في عملية الشراء (سلع ميسرة، سلع التسوق ، سلع خاصة

ووفق هذا المعيار يمكن تقسيم السلع الاستهلاكية إلى عدة أنواع:

سلع مسيرة :هي السلع التي تشترى على فترات دورية متقاربة دون الحاجة إلى إجراء مقارنات بين الأسماء التجارية المعروضة أو تقييم للفروق بينها ، حيث أن تلك الفروق محدودة وبسيطة ولا تتطلب الجهد المنفق في عملية المقارنة والتقييم. فعلى سبيل المثال إذا لم يجد المستهلك مشروب(البيبسي كولا) فانه يتجه مباشرة لشراء (كوكا كولا) دون أن يكلف نفسه عناء البحث عن مشروب البيبسي كولا في متاجر أخرى وهناك بعض السلع الميسرة التي تشترى على سبيل العادة مثل معجون الأسنان والصابون.. الخ. [10]

لذلك على رجل التسويق أن يوفر هذه السلع في أكبر عدد ممكن من المتاجر لأن المستهلك ليس له استعداد للبحث عنها. و عادة ما يكون هامش الربح للوحدة الواحدة منخفض و يستخدم الإعلان والإشهار بكثافة لتسويقها.

سلع التسوق : يتم شراء هذه السلع بعدما يقوم المستهلك بدراسة و بحث و مقارنة السلع المعروضة من حيث مناسبتها وجودتها و تصميماتها و سعرها . و من الأمثلة على هذه: الملابس ، والأثاث ...الخ .وكلما كانت السلعة غالية الثمن كان هناك اهتمام بالخصائص المميزة للسلعة كلما كان المستهلك على استعداد للبحث عن

[10] - محمد عادل، أنواع السلع الاستهلاكية ، 2013م، ص55

السلع المعروضة في المتاجر المختلفة .

و يمكن تقسيم سلع التسويق إلى سلع متجانسة و سلع غير متجانسة ، حيث يشير تجانس السلع إلى تشابه السلع المعروضة من حيث الجودة و لكن يكون الاختلاف في السعر .

أما السلع الغير متجانسة فتشير إلى اختلاف الخصائص والوظائف التي تؤديها السلعة والتي تكون ذات أهمية نسبية أكبر للمستهلك عن السعر . لذلك فان البحث، و إجراء المقارنات أساسي للوصول إلى السلعة التي تشبع احتياجات المستهلك.

السلع الخاصة: وهي التي تتضمن السلع ذات الخصائص المتميزة ، و ذات اسم تجاري معروف .

مما يجعل المشتري يصر على اسم تجاري معين و مستعدا لبذل الجهد في سبيل الحصول عليها و الانتظار لفترة معينة ، لحين توافرها إذا لم تكون موجودة في الأسواق و مثال على ذلك بعض أنواع السيارات ، الأجهزة الكهربائية و الإلكترونية. و يلاحظ أن أغلب السلع الخاصة تكون غالية الثمن . و تتميز هذه السلع بالاعتماد على عدد قليل من المتاجر و وكلاء التوزيع.

السلع التي لا يبحث عنها المستهلك: وهذه السلع لا يعرف عنها المستهلك الكثير و تتضمن هده السلع المنتجات المبتكرة كالأجهزة الكهربائية بالليزر أو الموسوعات العلمية .....الخ ويتطلب تسويق هذه السلع جهود كثيرة لخلق الإدراك والاهتمام لدى المستهلك[11].

سلع استهلاكية سريعة التداول

يطلق على واحدة من أكبر مجموعات السلع الاستهلاكية السلع الاستهلاكية سريعة التداول، ويضم هذا الجزء السلع غير المعمرة مثل المواد الغذائية والمشروبات، يفضل تجار التجزئة والشركات هذا الجزء على أنها سلع استهلاكية سريعة التداول من المتاجر، وتوفر فرص أكبر لتداول البضائع في رفوف المتجر[12].

[11] - محمد عادل، أنواع السلع الاستهلاكية ، 2013م، ص69

[12] - رشاد محمد السامي، السلع الاستهلاكية وأنواعها ، 2004م، ص21.

صندوق المؤشرات المتداولة للسلع الاستهلاكية

يعتبر صندوق المؤشرات المتداولة أيشيرز للسلع الاستهلاكية الأمريكية من أكبر صناديق المؤشرات المتداولة للسلع الاستهلاكية، حيث تم تأسيس هذا الصندوق عام 2000، ولديه 115 من أرصدة الأسهم وأكثر من 900 مليون في الأصول تحت الإدارة، كما يتبع الصندوق مؤشر داو جونز للسلع الاستهلاكية الأمريكية، والذي أنشئ أيضا عام 2000، وتعتبر شركة كوكاكولا وفيليب موريس وبروكتر وجامبل من أعلى الأسهم.

وبعيدا عن مؤشر السلع الاستهلاكية في الولايات المتحدة، فإن العديد من أكبر الشركات في عداد المفقودين، حيث تعد نستلة أكبر شركة للسلع الاستهلاكية في العالم، مع العلامات التجارية مثل جربر، تول هاوس، ستوفرز، لين كويزن، وبورينا.[13]

أسباب ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية

شهدت الآونة الأخيرة قفزات متتالية في أسعار معظم السلع والمنتجات المعروضة في أسواق الدولة وخاصة عندما يتعلق الأمر بالسلع الاستهلاكية اليومية، المنتجات الغذائية.

بالإضافة إلى مواد البناء، الرسوم التجارية، الخدمات الرئيسية، أسعار المحروقات، ما قد يستدعى سرعة التدخل من قبل المسؤولين قبل أن تزداد الأمور تعقيدا.

ولكن قبل أن نخوض في ملف (غلاء الأسعار) لابد لنا أن نتوقف عند تعريف تلك التسمية والتي يقصد بها في أغلب الأحيان الارتفاع الكبير لأسعار المستهلك. ويعتمد قياس هذا الغلاء على «سلة» من السلع والخدمات المكونة للمشتريات الأساسية للعائلة.

ويقدم تفاوت أسعار تلك السلة بصورة شهرية مؤشرا للمسؤولين للوقوف على طبيعة وسقف تلك الزيادة بالإضافة إلى مؤشرات أخرى تتعلق بأسعار الجملة، أسعار المنتجين، وأسعار السلع المستوردة.

[13] - محمد جانم، الحلول المقترحة لمواجهة ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية ، القاهرة، مصر ، 018م،ص65

أسباب ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والعوامل المؤثرة فيها

إن ارتفاع الأسعار بشكل عام هو نتيجة إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية.

فالعوامل الخارجية ترتبط بارتفاع أسعار النفط العالمية إذ يحوم سعر برميل النفط حول مستوى 74 دولاراً. [14]

بل من المتوقع حدوث مفاجآت جديدة في مستوى أسعاره ما سينعكس مباشرةً على أسعار معظم السلع والخدمات المستوردة من الدول الصناعية التي تهيمن على إنتاج وتصدير الجزء الأكبر من السلع في السوق العالمية.

وتنعكس آثار هذه الزيادة بصفة خاصة على التجارة والخدمات والقطاع الصناعي وقطاعات البناء والتشييد.

حيث ترتفع التكلفة بشكل عام مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ويكون المستهلك أو المستعمل النهائي للسلعة أو الخدمة هو الضحية بالدرجة الأولى وخاصة ذوي الدخول المحدودة من موظفين وعمال ومتقاعدين مما يتطلب من الجهات المسؤولة التدخل السريع لدعم قدراتهم الشرائية وتخفيف وطأة هذه الموجة المتزايدة.

إن من أهم مسببات الارتفاع الكبير لأسعار السلع والخدمات بالدولة هو نظام السوق المفتوح، وعدم وجود هيئة رقابة للأسعار يمكنها أن تضبط الأسعار وتتحكم في نسبة الارتفاع غير الطبيعية.

هذا بالإضافة إلى عدم تفعيل قانون حماية المستهلك، حيث لو كانت هناك هيئة رقابة حكومية لمراقبة الأسعار كان بالإمكان السيطرة عليها وعدم زيادتها دون مبرر.

كذلك فإن من أهم مسببات ارتفاع الأسعار هو عدم تدخل المؤسسات الاتحادية والمحلية المعنية بمراقبة السوق تدخلاً مباشراً نظرا لأن سوق الإمارات يعتبر سوقاً حراً ومفتوحاً.

هذا وبالإضافة إلى أن معظم الوكالات التجارة وموردي المواد الاستهلاكية هي شركات أجنبية تسعى للربح السريع والمباشر بغض النظر عن اعتبارات كثيرة سواء اقتصادية كانت أو اجتماعية.

[14] - محمد جانم، الحلول المقترحة لمواجهة ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية ، مرجع سابق،ص 39.

عوامل مساعدة في التأثير على ارتفاع الأسعار في السلع الاستهلاكية هي:

1. ارتفاع أسعار الوقود والغاز بشكل غير منطقي.
2. ارتفاع الإيجارات سواء التجارية أو السكنية.
3. ارتفاع أسعار الخدمات الأساسية في الدولة كوسائل النقل والمواصلات والشحن والتخزين والتبريد.

كما أن السوق الحر هو السوق الذي لا تحكمه قوانين ولا أعراف ولكن يحكمه العرض والطلب، ولكن عندما يتمتع السوق بقوانين وأعراف فسيكون هناك ما نسميه بحالة (الضبط والربط) هو أحد أهم تلك الأسباب هو زيادة كمية السيولة النقدية غير المقننة من قبل السلطات وتركها لقوى العرض والطلب والتي قد لا تتناسب في بعض الأحيان مع بعض الاقتصاديات.

أما الأسباب الأخرى فتتمثل في عدم وجود جهة رسمية تتابع ما يحدث في السوق وبالتالي تلزم التجار الجشعين بمراجعة حساباتهم، ونحن نجد أنه بعد ارتفاع أسعار سلع معينه تجتمع لجنة من اللجان وتقرر أمور بعد حصول تلك الزيادة، إلا أن تلك القرارات لا تنفذ وتبقى تلك الزيادة على حالها.

الارتفاع ناتج عن محصلة مجموعة عوامل، كارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، أسعار الطاقة، أسعار الاستيراد، أسعار الفوائد من 1% إلى 7%، فيما نتوقع أن تشهد أسعار الفوائد زيادة قد تصل إلى 9.%

وجميع تلك العوامل التي ذكرتها لا ينظر إليها المستهلك فهو له الظاهر حيث انه ينظر للسلعة أو المنتج الذي أمامه ويرى أن سعره قد ارتفع، لذلك نجد أنه في النهاية التاجر هو من تشار أصابع الاتهام نحوه على أساس أنه المتسبب الأول والأخير في تلك الزيادة.

وهذا أمر غير صحيح وغير عادل على الإطلاق ولكن هناك تجارا جشعين يستغلون زيادة الطلب على بعض السلع وبالتالي يقوم هؤلاء برفع أسعار تلك السلع بصورة مبالغ فيها.

فالارتفاع الذي شهدته بعض السلع لا يغطي حتى تكاليف تلك السلع.

يرجع ارتفاع أسعار السلع والخدمات أولا للدولة نفسها، فقدت قامت بزيادة أسعار المحروقات وكذلك فرضت زيادة في كثير من رسوم الخدمات وخلافها وانعكس ذلك بصورة واضحة على كثير من السلع في الدولة، وكذلك زادت الإيجارات بصورة كبيرة.

إذ ان الطلب أصبح أكثر من العرض، وتجدر الإشارة إلى أن النمو السريع للاقتصاد أوجب الحاجة إلى أيد عاملة إضافية وهذه تحتاج إلى سكن وكذلك دخول مستثمرين كثيرين للدولة أدى إلى الحاجة إلى مكاتب ومساكن وذلك قطعا انعكس على زيادة أسعار السلع والخدمات.

فالتضخم جاء كنتيجة لارتفاع الفوائد وعلى أثر النمو الاقتصادي الذي تشهده دول العالم ونحن بطبيعة الحال دولة مستوردة، فمثلا كان التضخم في الإمارات بنسبة 4% والآن تجاوزت نسبته 5%)علينا أن نتذكر أنه لا توجد إحصائيات دقيقة لتحديد نسب التضخم بالدولة) لذلك نجد أن جميع تلك العوامل الخارجية ساعدت في ارتفاع الأسعار التي شهدتها الدولة مؤخرا[15].

الحلول المقترحة لمواجهة ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية:

هناك العديد من الحلول المقترحة أهمها:[16]

1. إنشاء هيئة رقابة حكومية لمراقبة الأسعار ومتابعة مبررات زيادتها وتكون هذه الهيئة على تواصل مع مراكز رقابة الأسعار العالمية لمعرفة أي تغيرات تطرأ على السلع الاستهلاكية بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى مراقبة باقي السلع المتأثرة والمصاحبة للسلع الرئيسية.
2. تفعيل قانون حماية المستهلك وإعطاؤه القوة اللازمة لتأدية دوره في المجتمع.
3. السيطرة على أسعار الوقود وتدخل الدولة في ذلك.
4. ضبط أسعار الإيجارات خصوصا التجارية وعدم السماح بالزيادة العشوائية.
5. تطبيق قرار مجلس الوزراء بفتح باب الاستيراد للمواد الاستهلاكية الأساسية مباشرة من الخارج وتفعيل هذا القرار.

[15] - https://www.albayan.ae/economy/2006-04-22-1.911689

[16] - محمد جانم، الحلول المقترحة لمواجهة ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية ، القاهرة مرجع سابق، ص 48.

6. تفعيل دور الجمعيات التعاونية والاتحاد التعاوني الاستهلاكي للقيام بدورهما في السوق من خلال إيجاد بدائل للسلع وبأسعار مناسبة للجميع وزيادة دعم الجمعيات واعتبارها الواجهة لضبط الأسعار والتحكم فيها وإيجاد المنتج المحلي أو البديل وبسعر اقل.
7. التوعية العامة حيث ان وسائل الإعلام المختلفة تتعامل مع زيادة الأسعار والغلاء بتحفظ وعدم وضوح، وذلك بعدم الإشارة إلى المسببات الرئيسية للغلاء حيث تركز دائما على النتيجة وتنسى السبب.

هناك العديد من المبادرات الحكومية وكذلك من الشركات الوطنية للحفاظ على استقرار السوق ويجب أن نعجل إصدار قانون حماية المستهلك وتفعيل الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد والبلديات بحيث يردع جميع المتلاعبين بالأسعار خاصة في السلع الغذائية الأساسية والأدوية التي تتفاوت أسعارها من بقاله إلى أخرى نظراً لضعف الرقابة.

وقيام وزارة الاقتصاد بتحرير استيراد عدد من السلع الأساسية هو البداية ولكن هناك منظومة تشريعية واقتصادية مهمة قد لا تكون من ضمن اهتمامات المستهلك ولكنها بلا شك أساس عملية ضبط الأسعار ومنع الاحتكار. وقد أسعدني قرار الجمعيات التعاونية بتخفيض هامش أرباحها على السلع الغذائية وهو دورها الحقيقي الذي تأسست من أجله.

مزيد من الرقابة على الأسعار وهي الطريقة الوحيدة لوقف موجة الغلاء الشرسة التي تجتاح الدولة، والمطلوب هو فتح أبواب الوكالات التجارية لدخول شركات تتنافس مع بعضها البعض منعا للاحتكار والذي يعد سببا مباشرا في عملية الغلاء التي تشهدها الدولة.

أن الدولة تنتهج سياسة التجارة الحرة فمن الصعب وضع قيود على الأسعار ولكنها بالتعاون مع الجمعيات التعاونية تستطيع أن تضع حدا لارتفاع الأسعار بحيث تقدم الدعم وتراقب الجمعيات بواسطة الجهات المرخصة لأنشطتها مثل وزارة الشؤون الاجتماعية.

يجب تأسيس لجنة اقتصادية تكون مزيجا من القطاع الحكومي والخاص بالإضافة ممثلين عن الجمعيات الاستهلاكية بحيث يكون هناك نقاش موضوعي وحقيقي يتم من خلاله وضع ضوابط مدروسة لتحديد سقف الزيادة حيث ينبغي أن يقابل تلك الزيادة ارتفاع في أجور الموظفين والعاملين في المؤسسات الحكومية والخاصة حتى يحصل نوع من التوازن[17].

المقترحات التي تساهم في الحد من ارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية

1ـ تفعيل قانون حماية المستهلك وإعطاء الجهات المختصة مطلق الصلاحيات للسيطرة على الأسعار وفرض غرامات على المخالفين وتثبيت أسعار السلع ومنع قيام التكتلات بشأن توحيد رفع الأسعار كما حدث مع هيئة منتجي الألبان التي قامت بزيادة أسعار الألبان بنسبة 10.%

2ـ تحرير أسعار السلع أمام العرض والطلب وفتح المجال للمنافسة والاستيراد من الخارج خاصة من الدول الخليجية المجاورة، مما سيؤدي إلى انخفاض الأسعار مرة أخرى نتيجة دخول منافسين جدد بأسعار منافسة، وخير مثال على ذلك: منذ 6 سنوات كان يتم استيراد منتجان الألبان من السوق السعودي وبسعر أقل من سعر المنتج المحلي.

وقام منتجو الألبان بالشكوى من اتجاه المستهلك المحلي إلى المنتجات المستوردة وعزوفه عن استهلاك المنتجات الوطنية، مما حذي بالمسؤولين إلى رفع أسعار منتجات الألبان المستوردة للتساوي مع منتجات الألبان الوطنية، واليوم أمسى المنتجين الوطنين يقومون بالتحكم في السوق ويقومون برفع الأسعار دون أي مبرر واضح! [18]

3ـ بالنسبة للزيادة في أسعار الوقود، أرى ضرورة قيام الدولة بدراسة إمكانية قيامها بدعم شركات توزيع منتجات البترول بدلاً من قيام هذه الشركات بتحميل خسائرها إلى المستهلكين على شكل زيادات في الأسعار، خاصة بعد الزيادة الأخيرة في أسعار النفط في الأسواق العالمية وزيادة عوائد النفط الوطنية بالتبعية.

---

[17] -- محمد جانم، الحلول المقترحة لمواجهة ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية ، مرجع سابق، ص 25.

[18] - محمد جانم، الحلول المقترحة لمواجهة ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية ، القاهرة، مصر ، 018م،ص22

هادي إبراهيم أحمد العباس: إن اقتصاد الدولة اقتصاد حر ولا يمكن أن توضع قوانين تحد من هذه الحرية ولكن هنالك بعض الخطوات يمكن أن تتخذ للحد من موجة الغلاء مثل توفير المزيد من السلع والخدمات وكذلك الكثير من المباني السكنية حتى يكون العرض متوازيا مع الطلب، وإذا أمكن تخفيض رسوم الخدمات الحكومية.

محاربة ظاهرة اختفاء بعض السلع وظهور سلع بديلة بأسعار مضاعفة:

يمكن فتح باب الاستيراد المباشر من الخارج وعدم احتكار السلع الرئيسية لمواجهة اختفاء بعض السلع هذا بالإضافة إلى إيجاد بديل للسلعة من مصدر آخر ومنافس، فهناك منتجات تعاونية اقل كلفة وسعرا وتحتاج فقط إلى زيادة في النوعية والجودة.

ان الجمعيات التعاونية كانت لها المبادرة في مواجهة ظاهرة الغلاء وهي التي دعت إلى اجتماعات رسمية للتشاور حيث ان الجمعيات يجب أن تمارس في دورها في مساعدة المستهلك والوقوف بجانبه، وفي اعتقادي انها تؤدي دورا كبيرا بحكم صفتها التعاونية وبالتشاور معها يمكن الوصول إلى الصيغة المناسبة لمواجهة الغلاء.

ولكن تبقى المشكلة في مراكز التسوق والمجتمعات التجارية ومحلات الهايبر ماركت البعيدة عن الفكر والعمل التعاوني[19].

الاختلافات الرئيسية بين السلع والخدمات

فيما يلي الاختلافات الأساسية بين السلع والخدمات:

1. السلع هي المواد المادية التي يكون العملاء جاهزين للشراء مقابل سعر. الخدمات هي وسائل الراحة أو المزايا أو التسهيلات التي يقدمها الأشخاص الآخرون.
2. السلع هي سلع ملموسة ، أي يمكن رؤيتها أو لمسها في حين أن الخدمات هي عناصر غير ملموسة.
3. وعندما يشتري المشتري البضاعة بدفع المقابل ، تنتقل ملكية البضائع من البائع إلى المشتري. وعلى العكس ، فإن ملكية الخدمات غير قابلة للتحويل.

19 - سالم محمد موسى ، العلاقة بين ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية و السوق المفتوح ، دبي، الأمارات، 2017م.

4. من الصعب تقييم الخدمات لأن كل مقدم خدمة لديه نهج مختلف لتنفيذ الخدمات ، لذلك من الصعب الحكم على خدماته أفضل من غيرها مقارنة بالبضائع.
5. يمكن إرجاع البضائع إلى البائع أو تبادلها ، ولكن لا يمكن إرجاع أو تبادل الخدمات بمجرد تقديمها.
6. يمكن تمييز البضائع عن البائع. من ناحية أخرى ، لا يمكن فصل الخدمات ومزود الخدمة.
7. سيظل منتج معين كما هو بشأن الخصائص والمواصفات المادية ، ولكن لا يمكن أن تظل الخدمات كما هي.
8. يمكن تخزين البضائع للاستخدام في المستقبل ، ولكن الخدمات تكون محددة الوقت ، أي إذا لم يتم الاستفادة منها في الوقت المحدد ، فلا يمكن تخزينها.
9. أولاً ، يتم إنتاج السلع ، ثم يتم تداولها واستهلاكها أخيرًا ، في حين يتم إنتاج الخدمات واستهلاكها في نفس الوقت.

وبشكل عام ، تحتفظ الشركات بمخزون من السلع لنفسها لتلبية متطلبات البضائع الملحة. كما أنه يتتبع كمية البضائع في البداية والنهاية. على النقيض من الخدمات يتم تسليمها حسب طلب العميل نفسه. باختصار ، يعتمد إنتاج الخدمات على طلب الزبون. يخضع كلاهما للضريبة مثل ضريبة القيمة المضافة (VAT) التي يتم فرضها على البضائع في حين تفرض ضريبة الخدمة على الخدمات المقدمة.

في بعض الأحيان المنتجات التي تقدمها الشركات بطريقة يصعب بها فصل السلع والخدمات مثل في حالة مطعم ، فإنك تدفع ثمن الطعام الذي تتناوله وكذلك الخدمات الإضافية للنادل ، الشيف ، الحارس وهلم جرا.

أثر ارتفاع وتغير أسعار الصرف على السلع والخدمات في اليمن

أدت الحرب في اليمن إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود إلى مستويات قياسية تفاقمت معها معاناة اليمنيين، وسجلت معدلات البطالة الفقر أعلى نسبها على الإطلاق، في ظل عدم تمكن أغلب المواطنين من ممارسة أعمالهم تحت سماء العنف الدائر بين الأطراف في اليمن وخاصة من قبل العدوان الغاشم على بلادنا.

أن هناك ارتفاعاً في أسعار السلع الأساسية للمستهلك اليمني بنسب متفاوتة في أبريل ومايو 2015 وسط اختفاء شبه كامل لمادتي القمح والدقيق من الأسواق.

وارتفعت أسعار القمح والدقيق، بنسب متفاوتة بين المحافظات تراوحت بين 90% و250%.[20]

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن المواطن اليمني يستهلك 300 غرام من الخبز يومياً؛ لأنه المصدر الرئيسي للغذاء في البلاد، وتعتمد صناعة الخبز بأنواعه المختلفة في اليمن على استيراد القمح، الذي تضاعف خلال السنوات الأخيرة، ويشكل دقيق القمح المدخل الملائي لصناعة الخبز في اليمن، وتستورد البلاد 94% من احتياجات صناعة الخبز. ويستهلك اليمنيون سنوياً ما يقارب 3 ملايين طن من القمح.

وارتفع سعر الدقيق في المتوسط بحوالي 60% في 5 محافظات (صنعاء، عدن، صعدة، حجة، عمران) في الأسبوع الأول من مايو/أيار، وبمعدل بلغ 517% في النصف الأول من العام، بينما ارتفع سعر ليتر الديزل بحدود 461% في المتوسط، وذلك في محافظات صنعاء وعدن وتعز التي تشتعل بالأحداث.

ويواجه المواطنون اليمنيون مشكلة كبيرة فيما يتعلق بطحن الحبوب وتحويلها إلى دقيق، بسبب إغلاق أغلب مطاحن الحبوب، في ظل انعدام الوقود والطاقة الكهربائية المولدة لأجهزة الطحن، فضلاً عن ارتفاع قيمة الطحن أكثر من 500% في صنعاء.

وشهد الاقتصاد اليمني أزمة حادة في الوقود والغذاء، بدأت باختفاء البنزين والديزل والمواد الغذائية، وفي مقدمتها الدقيق بصورة مفاجئة من الأسواق المحلية، وارتفعت أسعار هذه السلع (في حال توفرها) بصورة قياسية، حيث زاد سعر البنزين سعة (20 ليتراً) من 3000 ريال (15 دولاراً) إلى 30 ألف ريال في تعز وعدن (150 دولاراً)، وفي صنعاء سجل 40 ألف ريال (200 دولار)". [21]

[20] محمود ناجي، رئيس جمعية البنوك اليمنية، صحيفة العربي الجددي، 2020، الانترنت.

[21] محمود ناجي، رئيس جمعية البنوك اليمنية، صحيفة العربي الجددي، 2020، الانترنت.

وللحد من أزمة الوقود، اتجه السكان نحو تحويل المولدات والسيارات للعمل بالغاز المنزلي بدلاً عن البنزين، ما أدى إلى زيادة الطلب على غاز الطهي ومن ثم شح في الأسواق المحلية.

وارتفع سعر أسطوانة الغاز إلى 8 آلاف ريال (40 دولاراً) في النصف الأول من العام الجاري، مقارنة مع 1500 ريال (15 دولاراً) في نهاية العام الماضي 2015.

وارتفعت أسعار المواصلات والنقل بين المحافظات إلى أكثر من 300%، وداخل المحافظات 100%، مع ندرة حركة وسائل المواصلات بسبب انعدام المشتقات النفطية.

ويتفاوت مستوى الزيادة في أسعار السلع والخدمات من منطقة إلى أخرى، حيث ارتفعت الأسعار بنسب أعلى في المناطق الريفية البعيدة التي يتركز فيها 84% من الفقراء، وكذلك في المناطق الأكثر تأثراً بالضربات الجوية والمواجهات المسلحة (عدن، تعز، صعدة، لحج، الضالع وصنعاء).

وإن أن الصراع أدى إلى تدهور الوضع المعيشي لشريحة واسعة في المجتمع واجهت صعوبة في توفير احتياجاتها من المواد الغذائية الضرورية.

وإن أسعار المواد الغذائية في اليمن قبيل وخلال شهر رمضان المقبل، قد تسجل موجة جديدة من الارتفاعات نتيجة شح المواد.

ويتوقع أتوقع ارتفاع الأسعار لعشرة أضعاف ما هي عليه، وأتوقع أيضاً استمرار حالة النمو السالب عام 2015، وتدهور دخل الفرد بسبب الحرب الطاحنة وما نجم عنها من تدمير للبنى التحتي".

إن ارتفاع أجور الشحن على السفن من الطبيعي أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار كل السلع المستوردة ومنها المواد الغذائية".

وأنه "من الصعب إعطاء أرقام دقيقة، ولكن الأوضاع حتماً أسوأ مما كانت عليه من قبل، وذلك يرجع إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ".

وأن اليمن يعتبر أكثر تأثراً بالارتفاع الذي تشهده أسعار الغذاء على المستوى العالمي وأن الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية أعاد اليمن سبع سنوات إلى الوراء تنموياً. [22]

العلاقة بين سعر الصرف (السلع والخدمات)

- يقصد تقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الاجنبية أو رفعها، ويساهم هذا التقلب في أحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الاجنبية".
- في حالة تخفيض قيمة العملة المحلية تنخفض أسعار السلع المحلية في الخارج نتيجة لزيادة المعروض النقدي في الداخل (تخفيض الطلب على العملة وصادرات الدولة) وزيادة حجم الواردات من الخارج، فيؤدي ذلك الي ارتفاع حجم الصادرات، ويحدث العكس في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية وهذا يوضح العلاقة العكسية بين سعر الصرف والصادرات.
- يؤثر سعر الصرف على الواردات في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي ذلك الي ارتفاع الصادرات وانخفاض حجم الواردات ويرجع ذلك الي انخفاض اسعار السلع المحلية وزيادة المعروض النقدي وانخفاض الطلب على السلع الأجنبية.
- أما في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية نتيجة لزيادة الصادرات وارتفاع الطلب على السلع المحلية ينخفض المعروض النقدي في الداخل نتيجة لزياده الطلب على السلع المحلية وترتفع الاسعار المحلية مما يؤدي ذلك الي زيادة حجم الواردات وهذا يوضح العلاقة الطردية بين سعر الصرف والواردات.
- يؤثر سعر الصرف في كافة جوانب الحياة الإقتصادية، حيث يمتد تأثيره الي كل من أسواق المال، و الإستثمار الدولي و التجارة الدولية و من ثم رصيد الميزان التجاري و ميزان المدفوعات بشكل عام من خلال تأثيره على تكاليف و إيرادات المعاملات بالعملات الأجنبية. كما تؤثر التقلبات فيه على قدرة الشركات المحلية على المنافسة في الأسواق العالمية.

[22] محمود ناجي، رئيس جمعية البنوك اليمنية، صحيفة العربي الجددي، 2020، الانترنت.

المبحث الرابع

دور البنك المركزي اليمني في المحافظة على استقرار العملة المحلية

أولاً: نبذة تعريفية عن البنك المركزي اليمني

النشأة:

أنشئ البنك المركزي اليمني في عام 1971م وبعد الوحدة المباركة لشطري الوطن في 22 مايو 1990 تم دمج البنك المركزي اليمني ومصرف اليمن في بنك واحدسمي البنك المركزي اليمني.

البنك المركزي أنشئ بقانون للبنك شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري وله خاتم خاص به ويقوم بأداء مهامه وفقاً لأحكام هذا القانون مستقلاً تماماً عن أي سلطة أخرى في تحقيق أهدافه وأداء مهامه ولن يتلق التعليمات من أي شخص أو جهة إلا وفقاً لأحكام هذا القانون ويجب احترام استقلاليته ولا يجوز التدخل في أنشطة البنك أو العمل على التأثير على قراراته .

وله استقلالية كاملة لممارسة مهامه في السياسة النقدية للسيطرة على التضخم واستقرار أسعار الصرف للعملة الوطنية وتشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي. يتم إدارة البنك المركزي من قبل مجلس إدارة البنك ويرئسها محافظ البنك المركزي اليمني. مقر المركز الرئيسي للبنك في صنعاء وله فروع في كافة محافظات الجمهورية.

هدف البنك:

الهدف الرئيسي للبنك هو تحقيق استقرار الأسعار والمحافظة على ذلك الاستقرار وتوفير السيولة المناسبة والملائمة على نحو سليم لإيجاد نظام مالي مستقر يقوم على آلية السوق.

المهام الرئيسية للبنك المركزي اليمني:

السياسة النقدية : يستخدم البنك المركزي كافة أدوات السياسة النقدية للسيطرة على التضخم، استقرار أسعار صرف العملة الوطنية وإيجاد المناخ المناسب للاستثمار والنمو. من الأدوات التي يستخدمها البنك هي كالتالي:-

- أسعار الفائدة.
- نسبة الخصم .
- الاحتياطي القانوني للبنوك.
- الرقابة على السيولة في الاقتصاد.

العملة المصدرة : يعتبر البنك المركزي المخول الوحيد لإصدار الأوراق والمعادن النقدية لليمن.

العملة الوطنية هي الريال اليمني. تم تعويم سعر صرف الريال اليمني في 1 يوليو 1996 ويوجد سعر صرف واحد للريال اليمني منذ ذلك التاريخ.

إدارة الأصول الاحتياطية : يقوم البنك المركزي بإدارة واستثمار الأصول الاحتياطية لليمن بما يلبي متطلبات الاقتصاد الوطني. وكنتيجة للإصلاحات الاقتصادية والمالية التي بدأت منذ 1995، ارتفعت الأصول الاحتياطية من تغطية 2.8 شهرا من الواردات خلال عام 1994 إلى ما يغطي 14.7 شهرا من واردات خلال عام 2001. البنوك التجارية لها كافة الصلاحيات في التعامل بالنقد الأجنبي ويسمح لها بالاحتفاظ بأرصدة بالنقد الأجنبي في اليمن وفي الخارج. لا توجد قيود على التحويلات بالنقد الأجنبي منذ تبني المادة الرابعة لاتفاقية صندوق النقد الدولي في ديسمبر 1996.

بنك البنوك: يحتفظ البنك المركزي بحسابات للبنوك التجارية ويقدم خدمات غرفة المقاصة لعمليات البنوك التجارية. تحتفظ البنوك التجارية بالاحتياطي القانوني كنسبة من الودائع لدى البنك المركزي. تتغير هذه النسبة وفقا للتطورات الاقتصادية وتعتبر أحد الأدوات النقدية المتاحة للبنك المركزي.

بنك الحكومة : يقوم البنك المركزي بمسك حسابات الوزارات والهيئات والمصالح الحكومية بالإضافة إلى حسابات المؤسسات الدولية والإقليمية. كما يقوم البنك بإدارة إصدارات واستحقاقات أذون الخزانة نيابة عن الحكومة.

الرقابة على البنوك : يقوم البنك المركزي بالرقابة على الجهاز المصرفي في اليمن بهدف تعزيز سمعته والتقليل من المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك، حفاظا على مصالح المودعين والمساهمين. يوجد حاليا خمسة عشر بنك تجاري في اليمن منها ثلاثة بنوك إسلامية.

تحرير القيود على النقد الأجنبي : لا توجد رقابة على النقد في اليمن والتي توقفت منذ عام 1995، هناك حرية كاملة لتدفقات النقد الأجنبي من والى اليمن دون أية قيود. وكذلك الحال بالنسبة لكافة أنواع التحويلات بالنقد الأجنبي.

وظائف أخرى للبنك:

- يعمل البنك كمقرض أخير.

- إدارة الدين العام الخارجي لليمن.
- يعمل كمستشار للحكومة في مجال صياغة وتطبيق السياسات المالية والاقتصادية.
- يصدر البنك المركزي بيانات مالية واقتصادية بانتظام والتي تعكس صحة الاقتصاد المحلي.

ثانياً: الاليات التي يتبعها البنك المركزي للمحافظة على استقرار العملة

أن مستقبل استقرار العملة الوطنية يعتمد بشكل أساسي على الجدية في الولوج إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي والمؤسسي الشامل.

بيد أن فرملة تدهور سعر الصرف في الأجل القصير تتطلب اتخاذ إجراءات ضرورية لكبح جماح التدهور، وقد سبق أن طرحت بعض هذه الآراء في فترات وأماكن مختلفة ومن أهمها ما يلي:

1. تخلي البنك المركزي عن أسلوبه السابق في التدخل في سوق الصرف الأجنبي. أي التخلي عن أسلوب البيع بالمزايدة إلى أعلى وأسلوب البيع المفتوح للدولار دون أن يرتبط بحاجة فعلية للنشاط الاقتصادي، وأقترح هنا اعتماد أسلوب التدخل النوعي في السوق وفقاً لاحتياجات السوق من السلع الأساسية بعد إجراء تقييم تشارك فيه الجهات المختصة لحاجة البلاد من السلع. إن التدخل النوعي يتطلب أن يبيع المركزي الدولار للبنوك وشركات الصرافة الملتزمة بالنظام وفق سعر معين للدولار يميل إلى التدهور وليس إلى الارتفاع. على أن يستمر هذا الاتجاه حتى يتم استعادة العلاقة الصحيحة بين الدولار والريال واستعادة الثقة بالريال.
2. تطوير وتقوية نظام الإشراف والرقابة على أعمال الصرافة، في الاتجاه الذي يعزز استقرار سعر الصرف ويمنع التلاعب والمضاربات في العملة. وهذا يتطلب تقوية نظام المراقبة على حركة بيع وشراء النقد الأجنبي، وأسعار البيع والشراء في البنوك وشركات الصرافة، والتدقيق فيما إذا كانت حركة البيع والشراء غير طبيعية أو غير مبررة ومن ثم معاقبة المخالفين. كما يتطلب ذلك تطوير قانون الصرافة ولائحة أعمال الصرافة لتحقيق نظام فاعل للإشراف والرقابة.
3. تطوير السياسة النقدية، ونقطة البداية هي الالتزام الفعلي باستقلالية البنك المركزي، وتفرغ محافظ البنك لقضايا إدارة السياسة النقدية وعدم الانشغال بالقضايا الإدارية والمالية لموظفي البنك وتركها لوكلاء المحافظ.
4. التخلي عن وهم التنافسية التي تقتضي دائماً زيادة سعر الصرف بنسبة معينة، لأن هذا يفتح المجال للتوقعات السيئة. والتركيز بدلاً عن ذلك على هدف تحقيق استقرار سعر الصرف. وهذا سيكون بديلاً أفضل عن رفع سعر الفائدة الذي يؤدي إلى كبح النشاط الاستثماري الحقيقي وتعميق الركود الاقتصادي ومن ثم زيادة الضغوط التضخمية وتقلبات سعر الصرف.

5. قيام البنك المركزي بمراقبة حركة السيولة النقدية والتحكم في معدل نمو السيولة كي تتسق مع متطلبات النشاط الاقتصادي الحقيقي، وضمان عدم استخدام السيولة المفرطة في شراء الدولار. إضافة إلى مراقبة حركة التمويل للبنوك والتأكد من أنها تمول أنشطة اقتصادية حقيقية وليس مضاربات على الدولار.
6. قيام البنك المركزي بتحسين وتطوير نظام تدفق المعلومات واختيار الأوقات المناسبة للإفصاح عنها، حتى لا يتم استغلال هذه المعلومات من قبل المضاربين والمتنفذين لمصالحهم الشخصية، وبصورة عامة ليس أمرا سليماً أن يقدم المركزي معلومات مفاجئة تغذي التوقعات السلبية عن العملة، ومن أمثلة المعلومات المفاجئة، نشر معلومات عن نسب الاحتياطي النقدي أو الإفلاس أو نسب القروض الراكدة في البنوك، أو حجم تدخل المركزي في بيع العملات الأجنبية قبل الوقت المناسب أو قبل عملية التنفيذ.
7. ومن جهة أخرى، فينبغي ألا يتأخر البنك المركزي عن تقديم المعلومات الصحيحة أو دحض الشائعات أو توضيح حقائق الأمور إذا كان ذلك يعزز الثقة ويزيل المخاوف.
8. وفي إطار منظومة الإصلاحات الشاملة يمكن النظر في استبدال العملة الوطنية الحالية من خلال سحب الريال من التداول، واستبداله بعملة جديدة كالدينار مثلاً، واعتماده كعملة وطنية لترسيخ واستعادة الثقة بالعملة الوطنية.
9. الإسراع في إصدار الصكوك الإسلامية لجذب المدخرات، وتحريك عجلة التنمية والنمو الاقتصادي وبما يمكن من تطوير وتنويع أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي.
10. الاهتمام بقطاع الرقابة على البنوك في البنك المركزي، ورفده بالكوادر الكفؤة والأمينة والنزيهة، وإنشاء قطاع الإشراف والرقابة على البنوك الإسلامية، ورفده بالكوادر الكفؤة وذات المرجعيات الشرعية.
11. إعطاء اهتمام كبير لقطاع الدراسات والبحوث في البنك المركزي، كي يتمكن من أداء دوره في تقديم الدراسات والتقييمات بمجريات السياسة النقدية وتفاعلاتها، وتوسيع نطاق الاستشارة مع المختصين والأكاديميين الاقتصاديين.
12. إزالة بؤر التوتر السياسي، وحل القضايا الملتهبة في البلاد، من خلال الحوار الجاد وإشاعة السلام والاستقرار. من أجل ترسيخ الثقة وإزالة المخاوف والقلق، بغية تحقيق مناخ استثماري جاذب لتدفقات الاستثمار الأجنبي والنشاط السياحي والرساميل الأجنبية.
13. ضبط المالية العامة، وتوقيف الإنفاق السياسي غير الضروري، وترشيد إنفاق الدولة بالدولار على شراء السيارات والسفريات والمؤتمرات غير الضرورية.
14. مكافحة تهريب السلع، لأن ذلك يتم بالدولار مما يفاقم من فائض الطلب على الدولار.

15. إخراج بنك المغتربين إلى حيز الوجود، بحيث يتولى استقبال تحويلات وودائع المغتربين بالنقد الأجنبي، إضافة إلى دور البنوك الأخرى في هذا المجال.
16. إلزام مؤسسات القطاع العام والمختلط بإيداع ما لديها من نقد أجنبي في البنك المركزي وفي البنوك تحت رقابة وإشراف البنك المركزي.

ثالثاً: استراتيجية البنك المركزي اليمني للمحافظة على استقرار العملة الوطنية

لقد بذلك البنك المركزي العديد من الجهود من أجل الحفاظ على استقرار العملة الوطنية وتتمثل في القيام بالعديد من الإجراءات الرقابية على الصرافين وكذلك قام البنك المركزي البنك خلال السنوات الماضية لاعتبار أن البلد قد مرت منذ ما قبل ثورة الشباب بأزمات متعددة سياسية واقتصادية وحروب متفرقة هنا وهناك والتي لم تواجه بحزم حينها من قبل الدولة مما أثرت كثيرا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية في البلد غير أن البنك المركزي وفقا لما أعتقده قد أدى دوره قدر المستطاع للمحافظة على استقرار العملة الوطنية ومساعدة الدولة في محنتها خلال هذه الفترة حتى جعل العملة المحلية "الريال" تحظى بثقة المواطن اليمني وكل **المتعاملين الاقتصاديين، ويعزا ذلك الثبات إلى:**

"أولا" رقابة البنك المركزي الشديدة والمحكمة على البنوك العاملة في البلاد من خلال كل وسائل الرقابة المتاحة والتفتيش الميداني المستمر والتعاميم الصادرة الموجهة لتلك البنوك.

"ثانيا" قيام البنك المركزي بتمويل الاعتمادات المستندية الاستيرادية للاحتياجات الاستهلاكية والمواد الأساسية عن طريق تفويض البنك المركزي لبعض البنوك اليمنية لتمويل تلك الاعتمادات بالعملات الصعبة بهدف الاستيراد بعد التأكد من عدم المضاربة بها في السوق ومن خلال ربط عملية التمويل بسقوف محددة ومبررات معينة ولأغراض استيرادية معروفة ومحددة سلفا..

"ثالثا" الرقابة الشديدة على البنوك وشركات ومكاتب الصرافة رغم اشتداد الأزمة السياسية بكل اتجاهاتها منذ مطلع العام 2011م وحتى العام الجاري 2015م، إلا أن تلك الجهود كان لها أبلغ الآثار في عملية زرع الثقة لدى كل المتعاملين الاقتصاديين بالريال اليمني، وهذا قد ساهم في استقرار أسعار الصرف، وبمعنى آخر أن السلطات النقدية تقوم بتنظيم التدخلات في سعر صرف الدولار من النقد الأجنبي لتمويل احتياجات المستوردين من خلال تغطية الاعتمادات المستندية للشراء السلع والخدمات عبر البنوك..

"رابعا" قيام البنك المركزي بتمويل شراء المشتقات النفطية عبر مصافي عدن جراء استمرار الاعتداءات على أنابيب النفط وهذا قد ساعد في بناء سعر العملة الوطنية "الريال".[23]

[23] - محمد جانم، الحلول المقترحة لمواجهة ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية ، القاهرة، مصر ، 018م،ص22

أسعار الصرف والسياسة النقدية في البنك المركزي:

أثر النزاع والحرب القائمة على التطورات المحلية ومكوناتها ففي خلال العام 2015م ارتفع العرض النقدي بمقدار 372.9 وبنسبة 33%.

وطبقاً للبيانات المتاحة عن قطاعات الانتاج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة في عام 2015م فإن الانكماش الحاصل في معدل النمو لسنة التقرير مقارنة بالعام السابق يعزي إلى انكماش مساهمة مجموع قطاع الإنتاج السلعي والخدمي، حيث سجل مجموع قطاعات الإنتاج السلعي انكماشاً فاق نظيره في قطاعات الخدمات مجتمعة ليسجل بأسعار السوق الثابتة 37.4% مقابل انكماش نسبته 15.9% في عام 2014م، وقد ساهم انكماشه في قطاعات كل من الصناعات الاستخراجية، ونشاط الكهرباء والمياه والبناء والتشييد والصناعات التحويلية والزراعة والغابات والصيد.

قطاع الانتاج الخدمي خلال عام 2015م:

شهد هذا القطاع في مجموعة بأسعار السوق الثابت خلال عام 2015م انكماشاً نسبته 26.7%، مع ارتفاع أهميته النسبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة ليسجل 18.4% في عام 2015م مقابل ما نسبته 17.4% في العام السابق ويعود سبب ذلك التراجع نتيجة للانكماش في مكونات هذه المجموعة، حيث سجل قطاع تجارة الجملة والتجزئة انكماشاً خلال عام 2015م نسبة 27.1% مقابل انكماش نسبته 9.5% في العام السابق.

وبلغ معدل التضخم السنوي (مقاساً بالرقم القياسي العام لأسعار المستهلك) في نهاية عام 2015م بنسبة 23.9% مقابل 10.4% للعام 2014م ويعزي ذلك بدرجة اساسية إلى ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة الغذاء والمشروبات بنسبة 22.5% في عام 2015م مقابل 6.5% في العام السابق وتشير البيانات الأولية إلى ارتفاع معدل التضخم في مخفض

النـاتج المحلـي الإجمـالي إلـى 15.4% فـي عـام 2015م مقابـل نسـبة 6.9% فـي عام2014م.

وبالنسبة لمشتريات السلع والخدمات فقد انخفضت نفقات المشتريات من المواد والخدمات بمقدار 39.9 مليار ريال وبما نسبته 21.0% في العام السابق، كما ارتفعت نسبتها إلى إجمالي النفقات الجارية قليلاً لتسجل 8.1% في عام 2015م مقارنة بما نسبته 7.9% في عام 2014م.

السياسة النقدية للبنك المركزي:

استمر البنك المركزي اليمني خلال عام 2015م في سياسته النقدية الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الريال، بالإضافة إلى توفير هيكل أسعار فائدة ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية وأسواق النقد.

وفي هذا الإطار، حافظ البنك المركزي على أداء سياسته النقدية من خلال أدواتها المختلفة ومنها، الإبقاء على سعر الفائدة التأشيري عند 15.0% والذي تم تخفيضه في فبراير 2013م من مستوى 18% كما حافظ البنك المركزي ضمن سياسته النقدية على إبقاء نسبة الاحتياطي الإلزامي على ودائع العملات الأجنبية عند 10.0% وعلى ودائع الريال عند مستوى 7.0% وهي نفس النسب للعام السابق ولا يعطي البنك المركزي فوائد على تلك لاحتياطيات، كما استمر البنكي المركزي بتغطية جزء من احتياجات السوق من العملاء الأجنبية حيث بلغت مبيعات البنك المركزي من العملات الأجنبية للبنوك خلال عام 2015م حوالي 2569.9 مليون دولار وجهت لتغطية الطلب على العملات الأجنبية لاستيراد المواد الغذائية الاساسية والمشتقات النفطية وكانت تلك السياسات متزامنة مع متابعة البنك المركزي عن كثب لتطورات السياسة والحرب القائمة والتي أثرت على انخفاض حجم الإنتاج من النفط والغاز وهو ما شكل ضغوطاً كبيرة على الأصول الخارجية للبنك المركزي.

سعر الصرف:

ينتهج البنك المركزي سياسة سعر الصرف المعوم وعدم التأثير عليه إلا في حالة تهدئة التقلبات الكبيرة قصيرة الأجل في السوق الناجمة عن عوامل غير اقتصادية، وقد أسهمت هذه السياسة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وكذا في تعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني، وكنتيجة لأداء السياسة النقدية ممثلة بأدواتها المختلفة، فيما يتعلق بسعر الصرف وبما ينسجم ويتناسب مع معدلات النشاط الاقتصادي فقد حافظ الريال اليمني على قيمته أمام الدولار حيث سجل سعر صرف الرسمي للدولار الأمريكي أمام الريال اليمني 214.89 ريال لكل دولار أمريكي في نهاية عام 2015م، وهو نفس السعر المسجل نهاية العام السابق. غير أنه ونتيجة للضغوط الكبيرة التي شهدتها العملة الوطنية بسبب استمرار الحرب فقد انعكس ذلك على تراجع قيمتها أمام الدولار في السوق الموازي إلى حوالي 250 ريال لكل دولار نهاية العام 2015م.

الفصل الثالث

منهجية واجراءات البحث

المبحث الأول

منهجية واجراءات البحث

تمهيد

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج البحث الذي تم إتباعه، وتحديد مجتمع البحث الذي اشتقت منه العينة، وكيف تم اختيار هذه العينة وخصائصها و فق متغيرات البحث، وكذلك أداة البحث المستخدمة وطرق إعدادها، وكيفية تصميمها ومن ثم اختبار صدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحثين في تقنين أداة البحث وتطبيقها وأخيراً، الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة بيانات البحث وتحليلها، و فيما يلي عرض لتلك الإجراءات والخطوات:

منهج البحث:

نظراً لطبيعة هذه الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها فقد استخدم الباحثين في الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي.

مصادر جمع المعلومات :

تم جمع المعلومات عبر مصدرين (اولية ، ثانوية) على النحو التالي :

المصادر الأولية

تم جمع البيانات الاولية للبحث من خلال تصميم استبانة صممت خصيصا للإجابة عن تساؤلات البحث.

المصادر الثانوية

من خلال الرجوع للدراسات والكتب ذات الصلة بالموضوع التي تناولت إطار البحث

مجتمع البحث :

تكون مجتمع البحث الحالي من العاملين في البنك المركزي في امانة العاصمة صنعاء.

عينة البحث:

عرَفها عبد المؤمن (2008م،184) العينة بأنها جزء من المجتمع الذي تجري علية الدراسة ويتم اختيار وفق قواعد خاصة لكي تمثل المجتمع تمثيلاً صحيحاً، والعينة بعض مفردات المجتمع تؤخذ منه وتطبق علية الدراسة للحصول على معلومات صادقة بهدف الوصول إلى تقديرات تمثل المجتمع الذي سحبت منه، وهي الجزء الذي يستخدم فيه الحكم على الكل.

وقد تمثلت عينة البحث الحالي من (25) تم اختيارهم بطريقة عشوائية.

تطبيق الاستبيان على عينة البحث:

بعد الانتهاء من اعداد وتحكيم الأداة، والتأكد من صدقها وثباتها، واعدادها بصورتها النهائية، قام الباحثين بتوزيع الاستبيان وتم جمعها بعد الاجابة عليها وقام الباحثين بفحص الاستبانات المسترجعة قبل تفريغا، حيث تبين أن الاستبيانات المسترجعة (25) وقابلة للتحليل الإحصائي من مجموع الاستبيانات الموزعة على أفراد عينة البحث لذلك ستعتمد في تفسير النتائج .

وقد قام الباحثين بعد التأكد من صلاحية الاستبانات للمعالجة تم ترميز البيانات الواردة فيها، وتم تفريغها في جداول خاصة، تمهيداً لإدخالها الحاسب الآلي لمعالجتها إحصائياَ باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) بهدف تحليلها ،والإجابة على أسئلة البحث.

الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في البحث:

بعد الانتهاء من جمع البيانات من خلال تطبيق الأداة المتعلقة بالبحث قام الباحثون بتفريغها وإدخال البيانات الموجودة فيها إلى الحاسب الآلي لتحليلها إحصائياً ومعالجتها بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) وبرنامج الاكسيل باستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

تم اتباع منهجية التحليل الوصفي والتي تشمل على التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية واتبع الباحثين في عرض النتائج الخطوات الآتية:

1 – تبويب البيانات في جداول مرتبة تبعاً لمحاور الاستبيان .

2 – استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

و قد استخدم الباحث محكاً قُسمت فيه المتوسطات إلى خمس فئات متقاربة في الطول تقريباً كون المقياس خماسيا، وحُدد مدى تلك المتوسطات لهذه الفئات ودرجة ال(موافق)ة كما يلي: المدى = الحد الأعلى – الحد الأدنى = (5 – 1 = 4).

صدق أداة البحث :

استخدم الباحثون هنا الصدق الظاهري، وصدق الاتساق الداخلي للفقرات.

الصدق الظاهري للأداة:

للتعرف على مدى صدق أداة البحث في قياس ما وضعت لقياسه تم عرضها على الأستاذ المشرف وعلى المحكمين من أجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات وتعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما رآه الأستاذ المشرف.

ثبات أداة البحث:

يعرف الثبات بأنه الاتساق في النتائج ويعتبر الاختبار ثابتاً إذا حصلنا على النتائج نفسها لدى إعادة تطبيقه على الأفراد أنفسهم وفي ظل الظروف نفسها. (إبراهيم، 2000م)

وقد تم التحقق من ثبات أداة البحث عن طريق استخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha وذلك من خلال تحديد اتساق فقرات المقياس، أي مدى ارتباط كل فقرة مع الدرجة الكلية للمحور. كما تم تحديد معامل ثبات محاور الأداة وكانت النتيجة موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (2) يوضح معامل ثبات أداة البحث

المحاور	معامل ألفا كرونباخ
معامل الثبات	0.90

وبالرجوع إلى الجدول السابق نلاحظ أن معامل الثبات الكلي بلغت (0.90) وهذا يعني أن الأداة ثابتة بدرجة عالية يطمئن الباحثين لتطبيق الأداة.

التحليل الوصفي للبيانات الديمغرافية لعينة البحث

وصف عينة البحث وفقاً لمتغير الجنس:

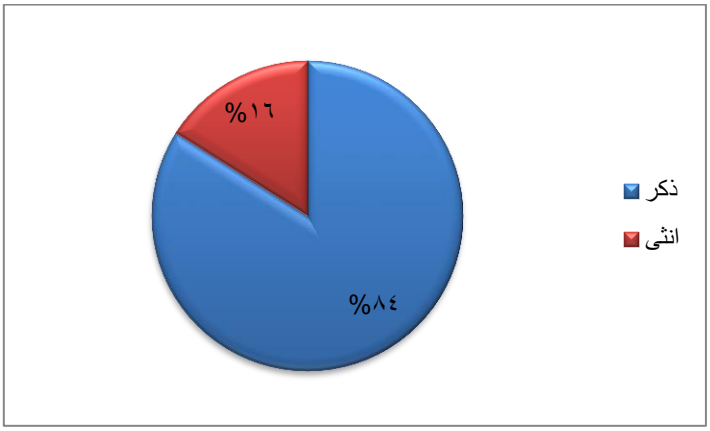
تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لعينة البحث وفقاً لمتغير الجنس كما في الجدول التالي:

الجدول رقم ( ) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة
ذكر	21	84%
انثى	4	16%
Total	25	100%

يلاحظ من الجدول السابق أن مجموع الذين اجابوا من عينة البحث كانت (25)، وبنسبة (100%) ويلاحظ من الجدول ان (21) من المستجيبين لأداة البحث من الذكور بنسبة (84%) وهم الاكثر في العينة، اما الاناث بعدد (4) بنسبة (16%) ، وتم تمثيلها في الشكل التالي والذي يبرز توزيع عينة البحث وفقاً لمتغير الجنس.

شكل رقم (1) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب الجنس



المصدر : إعداد الباحثين

وصف عينة البحث وفقاً لمتغير العمر:

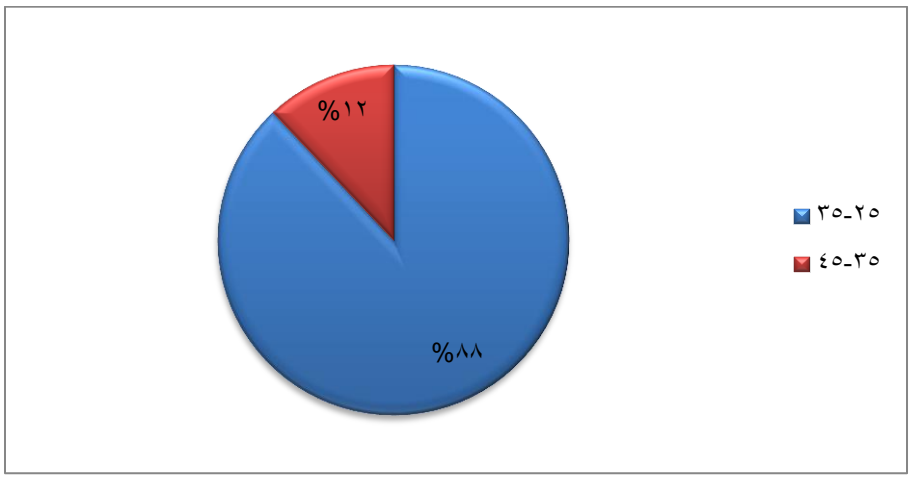
تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لعينة البحث وفقاً لمتغير العمر كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (2)يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب متغير العمر

العمر	التكرارات	النسبة
25-35	22	88%
35-45	3	12%
Total	25	100%

يلاحظ من الجدول السابق أن مجموع الذين اجابوا من عينة البحث كانت (25)، وبنسبة (100%) ويلاحظ من الجدول ان (22) من المستجيبين لأداة البحث من الذين تبلغ اعمارهم ما بين (25–35)وقد نالوا بذلك الصدارة حسب متغير العمر، اما في المرتبة الثانية فقد كانوا ممن تتراوح اعمارهم ما بين (35–45) بعدد (3) بنسبة (12%)، وتم تمثيلها في الشكل التالي والذي يبرز توزيع عينة البحث وفقاً لمتغير العمر:

شكل رقم (4) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب متغير العمر



المصدر: إعداد الباحثين

وصف عينة البحث وفقاً لمتغير المؤهل :

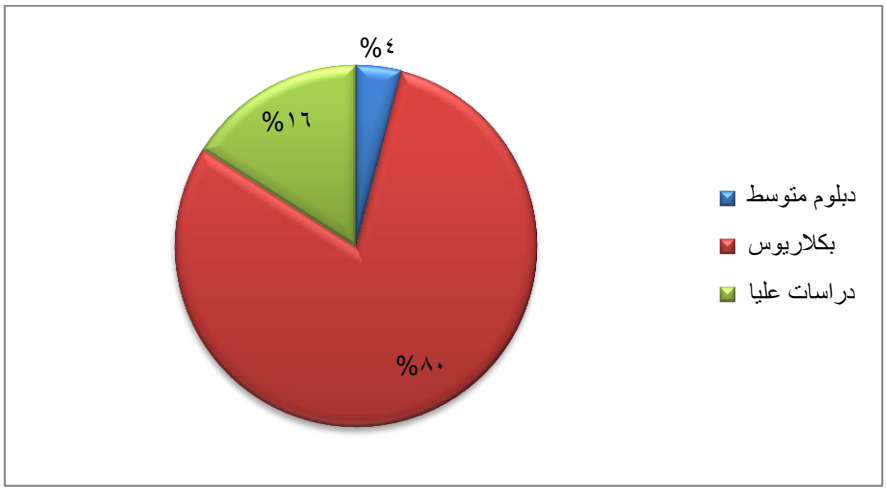
تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لعينة البحث وفقاً لمتغير المؤهل كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (3)يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب متغير المؤهل

المؤهل	التكرارات	النسبة
دبلوم متوسط	1	4%
بكالوريوس	20	80%
دراسات عليا	4	16%
Total	25	100%

يلاحظ من الجدول السابق أن مجموع الذين اجابوا من عينة البحث كانت (25)، وبنسبة (100%) ويلاحظ من الجدول ان (20) من المستجيبين لأداة البحث من اللذين يحملون مؤهل (بكالوريوس) وبنسبة (80%) وقد نالت بذلك الصدارة حسب متغير المؤهل، اما في المرتبة الثانية من اللذين يحملون مؤهل (دراسات عليا) بعدد (4) وبنسبة (16%)، واما دبلوم متوسط فقد كان شخص واحد فقط وبنسبة (4 %) وتم تمثيلها في الشكل التالي والذي يبرز توزيع عينة البحث وفقاً لمتغير المؤهل

شكل رقم (2) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب المؤهل



المصدر : إعداد الباحثين

وصف عينة البحث وفقاً لمتغير التخصص:

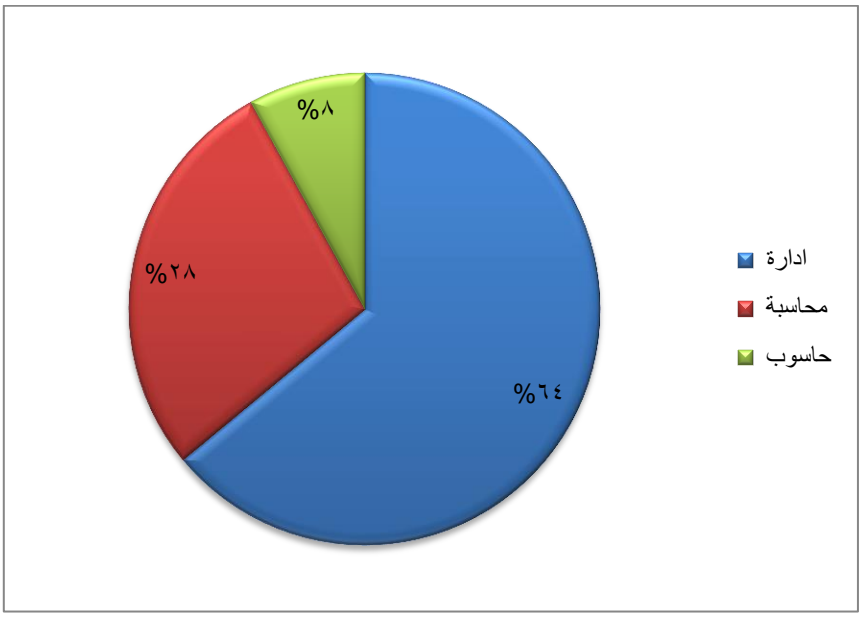
تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لعينة البحث وفقاً لمتغير التخصص كما في الجدول التالي:

الجدول رقم ( ) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب متغير التخصص

التخصص	التكرارات	النسبة
ادارة	16	64%
محاسبة	7	28%
حاسوب	2	8%
Total	25	100%

يلاحظ من الجدول السابق أن مجموع الذين اجابوا من عينة البحث كانت (25)، وبنسبة (100%) ويلاحظ من الجدول ان (16) من المستجيبين لأداة البحث من (الاداريين) بنسبة (64%) اما في المرتبة الثانية فقد كانوا (المحاسبين) بعدد (7) بنسبة (28%) وقد تم تمثيلهم في الشكل التالي والذي يبرز توزيع عينة البحث حسب متغير التخصص:

شكل رقم (1) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب التخصص



المصدر : إعداد الباحثين

وصف عينة البحث وفقاً لمتغير سنوات الخبرة:

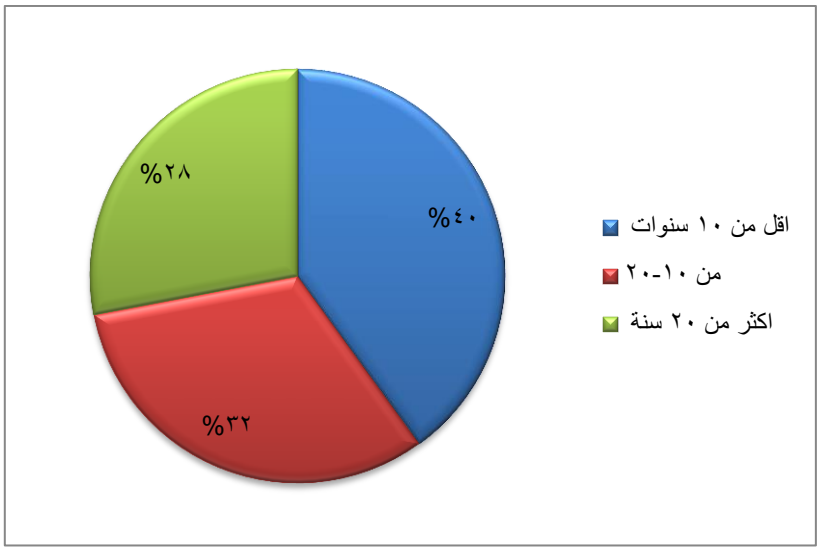
تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لعينة البحث وفقاً لمتغير سنوات الخبرة كما في الجدول التالي:

الجدول رقم ( ) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة
اقل من 10 سنوات	10	40%
من 10-20	8	32%
اكثر من 20 سنة	7	28%
Total	25	100%

يلاحظ من الجدول السابق أن مجموع الذين اجابوا من عينة البحث كانت (25)، وبنسبة (100%) ويلاحظ من الجدول ان (10) من المستجيبين لأداة ممن يمتلكون سنوات خبرة ما بين (اقل من عشر سنوات) بنسبة (40%) اما في المرتبة الثانية فقد كانوا ممن يمتلكون سنوات خبرة ما بين (10–20 عام) بعدد (8) بنسبة (32%)، وتم تمثيلها في الشكل التالي والذي يبرز توزيع عينة البحث وفقاً لمتغير سنوات الخبرة:

شكل رقم (1) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب سنوات الخبرة



المصدر : إعداد الباحثين

المبحث الثاني

تحليل ومناقشة نتائج الاستبيان

النتائج المتعلقة بفقرات الاستبيان.

تم استخراج التكرارات لإجابات عينة البحث والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتقدير اللفظي لكل فقرة من فقرات المحور على النحو الذي يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (7) يوضح التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتقدير اللفظي

	الفقـــــــرة	التكرارات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي
		عالي	عالي بشدة	عالي إلى حد ما	منخفض	ذمحايد	العينة			
.1	ترتفع قيمة الواردات نتيجة أثر تقلب أسعار الصرف	2	1	1	8	13	25	4.21	0.83	عالي
		8%	4%	4%	32%	52%	100%			
.2	نقل البنك المركزي له أثر كبير على ارتفاع سعر الصرف في الجنوب والشمال	1	1	1	4	18	25	4.08	0.91	عالي
		4%	4%	4%	16%	72%	100%			
.3	اقتصار التنافس في تقديم الخدمات المصرفية يزيد من ارتفاع أسعار الصرف	1	2	2	2	18	25	4.20	0.87	عالي
		4%	8%	8%	8%	72%	100%			
.4	تلعب البنوك التجارية في تقلبات أسعار الصرف في المناطق الشمالية والجنوبية	2	1	2	3	17	25	3.84	1.18	عالي
		8%	4%	8%	12%	68%	100%			
.5	حجم رأس المال الذي تملكه يعتبر صغير مما جعل هذه البنوك غير قادرة على تمويل القطاعات الاقتصادية	1	1	3	7	13	25	4.04	0.93	عالي
		4%	4%	12%	28%	52%	100%			
.6	يعاني كل من القطاع الصناعي والزراعي من تذبذب في الانتاج وعدم استغلال الموارد الاستغلال الامثل	1	2	3	7	12	25	4.12	0.88	عالي
		4%	8%	12%	28%	48%	100%			
.7	دعم الجهاز المصرفي عبر توفير السيولة اللازمة	2	1	5	7	10	25	4.44	0.77	عالي

	الفقـــــــرة	التكرارات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي
		عالي	عالي بشدة	عالي إلى حد ما	منخفض	ذمحايد	العينة			
		8%	4%	20%	28%	40%	100%			
.8	توحيد السياسات والإجراءات المتبعة يعزز من استقرار العملة والحد من غلاء السلع في المناطق الشمالية والجنوبية	2	2	6	7	8	25	4.60	0.58	عالي بشدة
		8%	8%	24%	28%	32%	100%			
.9	تسهيل مهام الخدمة المصرفية يزيد من التشجيع على تسوية السلع والخدمات في المناطق الشمالية والجنوبية	1	1	7	6	10	25	4.21	0.83	عالي
		4%	4%	28%	24%	40%	100%			
.10	فوارق سعر الصرف يؤثر على سعر السلع والخدمات في المناطق الشمالية والجنوبية	1	3	4	8	9	25	4.08	0.91	عالي
		4%	12%	16%	32%	36%	100%			
.11	عدم الاستقرار في المناطق الجنوبية نتج عن ارتفاع اسعار السلع والخدمات	1	1	7	7	9	25	4.20	0.87	عالي
		4%	4%	28%	28%	36%	100%			
.12	تختلف أسعار السلع والخدمات في المناطق الجنوبية مقارنة بالمناطق الشمالية	1	2	2	12	8	25	4.32	0.95	عالي بشدة
		4%	8%	8%	48%	32%	100%			
	الاجمالي:	14	17	42	70	132	275	4.21	عالي	موافق
		5%	6%	14%	23%	44%	92%			

يلاحظ من الجدول السابق ان المتوسط الحسابي العام للمحور الاول (4.21) وانحراف معياري عام بلغ (0.88) بتقدير لفظي عام (موافق).

كما يلاحظ ان غالبية الفقرات حصلت على متوسطات حسابية عامة عالية بتقدير لفظي موافق وهي الفقرات التي تنص على:

- ترتفع قيمة الواردات نتيجة أثر تقلب أسعار الصرف
- نقل البنك المركزي له أثر كبير على ارتفاع سعر الصرف في الجنوب والشمال

- اقتصار التنافس في تقديم الخدمات المصرفية يزيد من ارتفاع أسعار الصرف
- تلعب البنوك التجارية في تقلبات أسعار الصرف في المناطق الشمالية والجنوبية
- حجم رأس المال الذي تملكه يعتبر صغير مما جعل هذه البنوك غير قادرة على تمويل القطاعات الاقتصادية
- يعاني كل من القطاع الصناعي والزراعي من تذبذب في الانتاج وعدم استغلال الموارد الاستغلال الامثل
- دعم الجهاز المصرفي عبر توفير السيولة اللازمة
- توحيد السياسات والإجراءات المتبعة يعزز من استقرار العملة والحد من غلاء السلع في المناطق الشمالية والجنوبية
- تسهيل مهام الخدمة المصرفية يزيد من التشجيع على تسوية السلع والخدمات في المناطق الشمالية والجنوبية
- فوارق سعر الصرف يؤثر على سعر السلع والخدمات في المناطق الشمالية والجنوبية
- عدم الاستقرار في المناطق الجنوبية نتج عن ارتفاع اسعار السلع والخدمات
- تختلف أسعار السلع والخدمات في المناطق الجنوبية مقارنة بالمناطق الشمالية

اختبار الفرضية الاولى:

- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيرات أسعار الصرف على السلع والخدمات في المناطق الشمالية والجنوبية.

اختبار بيرسون لإثبات الفرضية

نشاط الشركة	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة f	مستوى الدلالة
تقلبات اسعار الصرف	8	4.21	0.51	0.547	0.54
	5	3.758	1.00		

يلاحظ من الجدول السابق ان مستوى الدلالة (0.54) وهي اكبر من مستوى الدلالة (0.05) مما يعني قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة ، ما يؤكد وجود علاقة بين تشكيل تغيرات اسعار الصرف على السلع والخدمات في المناطق الشمالية والجنوبية.

اختبار الفرضية الثانية:

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة أسعار الصرف وزيادة النمو والانتاج

اختبار f لإثبات الفرضية

نشاط الشركة	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة f	مستوى الدلالة
سياسة اسعار الصرف	12	4.21	0.54	0.457	0.547
النمو والانتاج		4.11	0.772		

يلاحظ من الجدول السابق ان مستوى الدلالة (0.547) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يعني قبول الفرضية ورفض الفرضية البديلة ، وهذا يبين وجود علاقة بين وجود سياسة اسعار الصرف والنمو والانتاج.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

النتائج:

من خلال ما سبق توصل الباحثين إلى العديد من النتائج على النحو التالي:

1- تحديد مواقع سياسات سعر الصرف في الاقتصادي الكلي عبر البنك المركزي اليمني.

2- يوجد سياسات مختلفة لسعر الصرف في المناطق الشمالية والجنوبية.

3- هناك العديد من العوامل التي توثر على اسعار الصرف من ابرزها:

- تدهور الاقتصاد الوطني يساهم في ارتفاع اسعار الصرف مما يؤدي إلى التأثير في استقرار اسعار الصرف.
- ان من اكثر العوامل التي ساهمت في اضطراب اسعار الصرف في الجنوب هي طباعة اوراق نقدية دونما التأمين عليها ما ساهم في انخفاض العملة المحلية مقابل الدولار.
- عدم استقرار الوضع السياسي في الجمهورية اليمنية بشكل عام ساهم في اضطراب اسعار الصرف.
- الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة تؤثر على ارتفاع اسعار الصرف.
- ارتفاع اسعار الصرف يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية .

4- ان التغير المستمر في اسعار الصرف هبوطا وارتفاعا يؤدي إلى هشاش في القطاع المالي والمصرفي وبالتالي يؤثر على المصداقية والشفافية.

5- تدهور الوضع الاقتصادي وعدم وجود الاستقرار السياسي يؤثر على التجارة الخارجية.

6- غسيل الأموال والتلاعب بالعملة الاجنبية يؤدي إلى تدمير وتدهور العملة الوطنية.

التوصيات:

من خلال النتائج التي توصل إليها الباحثين وضعوا العديد من التوصيات على النحو التالي:

1- نوصي باتباع موقع سياسة سعر الصرف النقدي عبر البنك المركزي.

2- نوصي بمعالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه تغيرات أسعار الصرف.

3- دعم الجهاز المصرفي عبر توفير السيولة اللازمة ليستطيع تمويل المشاريع التي يمتلكها الجهاز المصرفي.

4- توحيد السياسات والإجراءات المتبعة في الجمهورية اليمنية ككل يعزز من استقرار العملة والحد من غلاء السلع في المناطق الشمالية والجنوبية.

5- تسهيل مهام الخدمة المصرفية يزيد من التشجيع على تسوية السلع والخدمات في المناطق الشمالية والجنوبية .

6- يوصي الباحثين الجهات المعنية بالعمل على استقرار الاوضاع السياسية في الجمهورية اليمنية بما سينعكس على استقرار اسعار الصرف.

7- يوصي الباحثين بالعمل على توحيد ادارة البنك المركزي شمال وجنوبا وان تكون ادارته واحدة.

8- العمل على الالتزام بالقوانين المالية والمصرفية التي تساعد في استقرار اسعار الصرف.

9- يوصي الباحثين الزام المصارف التجارية في امانة العاصمة صنعاء وفي الجنوب بتوحيد اسعار الصرف والالتزام بالتعرفة التي يحددها البنك المركزي في اسعار الصرف.

10- الاستفادة من توصيات هذا البحث وعمل دراسات تخصصية في مجال اسعار الصرف.

قائمة المراجع

1. احسان العقلة، تعريف السياسة النقدية،2015م.
2. أحمد بتال ، مفهوم السياسية النقدية وأهدافها ، 2009م.
3. أحمد كردي(2012)، العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار شراء السلع الاستهلاكية المعمرة" بحث منشور على الرابط الألكتروني التالي http://www.9alam.com/up/do.php?id=3922
4. بشر شاوري، أثر السعر على الشراء لدى المستهلكين ، دراسة حالة ، الجرائز ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2013م.
5. جمال بن دعاس، السياسة النقدية فى النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية–الطبعة الاولي2007م.
6. د. أحمد محمد المصري، أسباب صعود وهبوط سعر العملة،2015م.
7. رشاد محمد السامي، السلع الاستهلاكية وأنواعها ، 2004م.
8. سارة محمد علي، مفهوم ارتفاع الاسعار وأثارها، 2017م.
9. سالم محمد موسى ، العلاقة بين ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية و السوق المفتوح ، دبي، الأمارات، 2017م.
10. سيمون ، ب . برنييه ، أصول الاقتصاد الكلي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 1989 ، ص351 إلى 355 .
11. صبحي تاديس قريصة، مدحت محمد العقاد ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية، بيروت ، 1983م.
12. عاشور فني، السياسة النقدية وأدواتها ،2010م للمزيد أنظر: fenni.achour@gmail.com.
13. عبد الحق بوعتروس، أثر تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد9، جامعة قسنطينة، الجزائر،2000.
14. عبد الكريم، بحث جاهز حول السياسة النقدية،2009م.

15. عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003.
16. عدنان خالد التركي : السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة عمان
17. فائق شقير، عاطف الأخرس وعبد الرحمان سالم، محاسبة البنوك ، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2000م.
18. ليث سليمان الربيعي(1997م) دراسة تحليلية لسلوك المستهلك واتخاذ قرارات الشراء" مجلة العلوم الاقتصادية والادارية – جامعة بغداد المجلد الرابع ،العدد 9 / 1997م جامعة بغداد.
19. محمد بن مريط، ارتفاع الأسعار ، المفهوم والأسباب، 2015م.
20. محمد جانم، الحلول المقترحة لمواجهة ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية ، القاهرة، مصر ، 2018م.
21. محمد عادل، أنواع السلع الاستهلاكية ، 2013م.
22. منير ابراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، توزيع منشاة المعارف ، الاسكندرية ، مصر ، 1998.
23. موفق السيد حسن – التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية –.– (بحث منشور في مجلة جامعة دمشق المجلد 15– العدد الثاني – دمشق – 1999م.
24. يحيى على فرج، تأثير ارتفاع الأسعار على القدرة الشرئية للمواطن اليمني، 2017م.

الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المستقبل
كلية العلوم الإدارية والمالية
قسم العلوم المالية والمصرفية

الملاحق

استبيان البحث

الأخ - الأخت/ ..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ،وبعد

نتوجه إليكم بالتقدير والاحترام أملين تعاونكم في الرد على أسئلة استبيان الدراسة المقدم من الطلاب:

الموسوم بـ:" أثر تغير أسعار الصرف على السلع والخدمات في المناطق الشمالية والجنوبية للفترة من 2011 وحتى 2016م – للحصول على درجة البكالوريوس في مجال المصارف.

وعليه: نرجو منكم قراءة مفردات الاستبيان المرفق بدقة والإجابة على أسئلتها وذلك بوضع إشارة (√) في الخانة المحددة علماً بأن المعلومات التي ستدلون بها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وتقبلوا خالص التحية والتقدير،،

الباحثون

أولا: البيانات الشخصية والوظيفية:

يرجى التكرم بوضع إشارة (√) أمام خيار واحد:

1- الجنس

ذكر ☐ **أنثى** ☐

2- العمر

اقل من30 ☐ **من 30 سنة إلى45 سنة** ☐ **اكثر من 45 سنة** ☐

3- سنوات الخبرة

اقل من 10 سنوات ☐ **من 10 سنوات إلى 20 سنه** ☐ **اكثر من 20 سنة** ☐

4- المؤهل العلمي

دكتوراه ☐ **ماجستير** ☐ **بكالوريوس أو(ليسانس)** ☐ **أخرى: اذكرها....** ☐

5 -التخصص العلمي

أدارة ☐ **محاسبة** ☐ **حاسوب** ☐ **أخرى** ☐

ثانياً: فقرات الاستبيان

م	العبـــــــــارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	المحور الأول: ارتفاع أسعار الصرف					
.1	ترتفع قيمة الواردات نتيجة أثر تقلب أسعار الصرف					
.2	نقل البنك المركزي له أثر كبير على ارتفاع سعر الصرف في الجنوب والشمال					
.3	اقتصار التنافس في تقديم الخدمات المصرفية يزيد من ارتفاع أسعار الصرف					
.4	تلعب البنوك التجارية في تقلبات أسعار الصرف في المناطق الشمالية والجنوبية					
.5	حجم رأس المال الذي تملكه يعتبر صغير مما جعل هذه البنوك غير قادرة على تمويل القطاعات الاقتصادية					
.6	يعاني كل من القطاع الصناعي والزراعي من تذبذب في الانتاج وعدم استغلال الموارد الاستغلال الامثل					
.7	دعم الجهاز المصرفي عبر توفير السيولة اللازمة					
	المحور الثاني: السياسات العامة للسلع والخدمات					
.8	توحيد السياسات والإجراءات المتبعة يعزز من استقرار العملة والحد من غلاء السلع في المناطق الشمالية والجنوبية					
.9	تسهيل مهام الخدمة المصرفية يزيد من التشجيع على تسوية السلع والخدمات في المناطق الشمالية والجنوبية					
.10	فوارق سعر الصرف يؤثر على سعر السلع والخدمات في المناطق الشمالية والجنوبية					
.11	عدم الاستقرار في المناطق الجنوبية نتج عن ارتفاع اسعار السلع والخدمات					
.12	تختلف أسعار السلع والخدمات في المناطق الجنوبية مقارنة بالمناطق الشمالية					

ملحق

واردات أسعار السلع والخدمات للأعوام 2013- 2015 للجمهورية اليمنية

حسب نشرة التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني

الملحق الثامن عشر (أ) Appendix 18(a)

الواردات حسب فصول النظام المنسق خلال الفترة (2013-2015) (القيمة بآلاف الريالات)

IMPORTS BY SECTIONS OF H.S DURING 2013-2015 (VALUE IN 000, Y.R)

	الفصول	2013	2014	2015	HS SECTIONS
85	آلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها	90,337,802	138,534,061	47,748,830	ELECTRICAL MACHINERY AND EQUIPMENT AND PARTS THEREOF, SOUND RECORDERS AND REPRODUCERS, TELEVISION IMAGE AND SOUND RECORDERS AND REPRODUCERS AND PARTS AND ACCESSORIES OF SUCH ARTICLES.
86	قاطرات وعربات ومعدات السكك الحديدية ومايماثلها	6,129,445	1,133,128	344,398	RAIL WAY OR TRAMWAY LOCOMOTIVES, ROLLING- STOCK AND PARTS THEREOF, RAIL WAY OR TRAMWAY TRACK FIXTURES AND FITTINGS, AND PARTS THEREOF; MECHANICAL (INCLUDING ELECTOR-MECHANICAL), TRAFFIC SIGNALLING EQUIPMENT OF ALL KINDS.
87	مركبات عدا عربات السكك الحديدية والترام ، اجزاؤها ولوازمها	229,688,578	238,030,886	141,227,358	VEHICLES OTHER THAN RAIL WAY OR TRAMWAY ROLLING-STOCK, AND PARTS AND ACCESSORIES THEREOF.
88	طائرات وسفن فضائية واجزاؤها	12,091,326	10,602,359	558,602	AIRCRAFTS, SPACECRAFT, AND PARTS THEREOF.
89	سفن ، وقوارب ومنشات عائمة	457,410	1,525,857	97,654	SHIPS, BOATS AND FLOATING STRUCTURES.
90	الات واجهزة للبصريات او التصوير الفوتوغرافي او السينمائي او للقياس او للفحص والات واجهزة للبصريات او الفوتوغرافي او السينمائي او للقياس او SURGICAL INSTRUMENTS AND APPARTSU, PARTS AND ACCESSORIES THEREOF.	15,328,417	38,063,267	7,347,620	OPTICAL PHOTOGRAPHIC, CINEMATOGRAPHIC, MEASURING, CHECKING PRECISON, MEDICAL OR
91	اصناف صناعة الساعات واجزاؤها	943,423	894,713	175,952	CLOCKS AND WATCHES AND PARTS THEREOF
92	الات موسيقية	13,236	9,160	1,154	MUSICAL INSTRUMENTS, PATS AND ACCESSORIES OF SUCH ARTICALES.
93	اسلحة وذخائر، اجزائها ولوازمها	34,268	3,881,726	666,221	WEAPONS
94	اثاث (ماعدا للطب والجراحة)	8,254,246	11,880,487	3,409,740	FURNITURE, BEDDING, MATTRESSES, MATTRESS SUPPORTS, CUSHONS AND SIMILAR STUFFED FURNSHING, LAMS AND LIGHTING FITTINGS, NOT ELSEWHERE SPECIFED OR INCLUDED, ILLUMINATED SIGNS, ILLUMINATED NAME-PLATES AND THE LIKE, PERFABRICATED BUILDINGS.
95	لعب اطفال والعاب مجتمعات	1,556,747	1,618,261	967,970	TOYS, GAMES AND SPORTS REQUISTTES, PARTS AND ACCESSORIES THEREOF.
96	مصنوعات متنوعة	9,813,174	11,662,511	7,851,617	MISCELLANEOUS MANUFACTURED ARTICLES
97	تحف فنية ، قطع للمجموعات وقطع اثرية	5,858	42,260	3,098	WORKS OF ART, COLIECTORS, PIECES AND ANTIQUES
الاجمالي العام		2,888,180,909	3,174,322,573	1,407,246,739	GRAND TOTAL

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء

Source :Central Statistical Organization

الملحق الثامن عشر (أ)(Appendix 18(a

الواردات حسب فصول النظام المنسق خلال الفترة (2013-2015) (القيمة بآلاف الريالات)

IMPORTS BY SECTIONS OF H.S DURING 2013-2015 (VALUE IN 000, Y.R)

HS SECTIONS	2015	2014	2013	الفصول	
OTHER MADE UP ARTICLES OF FABRICS	6,894,917	10,578,441	6,713,021	اصناف اخر جاهزة من مواد نسجية	63
FOOTWEAR, GAITERS AND SIMILAR ARTICLES	7,624,019	12,168,821	9,920,706	احذية ، طماقات واصناف مماثلة	64
HEADGEAR AND PARTS THEREOF .	16,520	176,120	53,771	اغطية رأس واجزاؤها	65
UMBRELLAS AND SUN UMBRELLAS, WALKING-STICKS, SEAT-STICKS, WHIPS, RIDING CROPS AND ACCESSORIES.	53,411	49,581	176,048	مظلات مطر وشمس ، عصي وعصي بمقاعد ، سياط وعدة ركوب واجزاؤها	66
FEATHERS AND DOWN, AND ARTICLES MANUFACTURED FROM.	102,470	165,289	154,390	ريش وزغب محضران واصناف مصنوعة منهما	67
ARTICLES OF STONES OR PLASTERS OR CEMENT OR ROCK WOOL (ASBESTOS) OR MICA OR SIMILAR ARTICLES.	1,520,314	5,713,861	4,039,641	مصنوعات من حجر او من جص او اسمنت او حرير صخري (اسبستوس) او ميكا او من مواد مماثلة	68
ARTICLES OF CERAMIC .	6,354,079	20,136,547	16,620,609	منتجات من خزف	69
GLASSES AND ARTICLES OF GLASSES .	2,864,631	5,765,415	5,807,288	زجاج ومصنوعاته	70
PEARLS, NATURAL OR CULTURED , PRECIOUS OR SEMI-PRECIOUS STONES, PRECIOUS MEATLS , BASE METALS CLAD WITH PRECIOUS METAL AND ARTICLES OF THIS MATERIALS .	31,063,822	12,361,855	10,569,999	لؤلؤ طبيعي او مستنبت ، احجار كريمة او شبه كريمة ، معادن ثمينة ، معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة ومصنوعات هذه المواد	71
IRON AND STEEL .	58,599,516	174,820,171	93,939,863	حديد وصلب (فولاذ)	72
ARTICLES OR IRON AND STEEL .	20,274,004	63,549,414	44,446,047	مصنوعات من حديد او صلب (فولاذ)	73
COPPER AND ARTICLES THEREOF .	397,838	662,373	2,564,488	نحاس ومصنوعاته	74
NICKEL AND ARTICLES THEREOF .	195,901	44,570	26,691	نيكل ومصنوعاته	75
ALUMINIUM AND ARTICLES THEREOF .	5,088,500	13,596,899	12,865,308	الومنيوم ومصنوعاته	76
LEAD AND ARTICLES THEREOF .	24,374	296	2,580	رصاص ومصنوعاته	78
ZINK AND ARTICLES THEREOF .	2,828	66,472	50,380	زنك (توتياء) ومصنوعاته	79
TIN AND ARTICLES THEREOF .	16,965	104,330	83,489	قصدير ومصنوعاته	80
OTHER METALS AND ARTICLES THEREOF .	878	3,194	22,052	معادن عادية أخر ومصنوعاتة	81
TOOLS, CUTTING TOOLS,TABLE TOOLS(SPOONS,FORK-SPOON,ETC) OF BASEMETAL .	2,432,139	4,788,481	4,942,479	عدد وادوات وادوات قاطعة وادوات ماندة ، وملاعق وشوك من معادن عادية	82
MISCELLANEOUS ARTICLES OF BASE METAL.	1,324,531	3,764,397	3,308,467	اصناف منوعة من معادن عادية	83
NUCLEAR REACTORS, BOILERS, MACHINERY AND MECHANICAL APPLIANCES, PARTS THEREOF	42,050,421	171,142,504	125,450,429	مفاعلات نووية ، مراجل ، آلات ، اجهزة وادوات آلية	84

الملحق الثامن عشر (أ)(Appendix 18(a

الواردات حسب فصول النظام المنسق خلال الفترة (2013-2015) (القيمة بآلاف الريالات)

IMPORTS BY SECTIONS OF H.S DURING 2013-2015 (VALUE IN 000, Y.R)

HS SECTIONS	2015	2014	2013	الفصول	
ROW HIDES AND SKINS,TANNED (SKINS NOT TANNED, OTHER THAN FUR SKIN)	48,075	97,250	118,847	صلال (جلود غير مدبوغة) (عدا جلود الفراء) وجلود مدبوغة	41
LEATHER, MANUFACTURES.	1,242,612	2,449,514	1,539,971	مصنوعات من جلد"	42
FURSKINS, NATURAL OR ARTIFICIAL (IMMITATION)	1,504	793	0	جلود فراء طبيعية واصطناعية (مقلدة)	43
WOOD AND ITS PRODUCTS.	19,661,956	62,706,902	37,894,502	خشب ومصنوعاته	44
CORK AND ITS MANUFACTURES.	21,933	67,787	19,428	فلين ومصنوعاته	45
ARTICLES, OF STRAW AND PLAITING OR FROM OTHER PLAITING MATERIALS.	38,404	77,051	62,585	مصنوعات من القش او الحلفا او من مواد الضفر الأخرى	46
WOOD PULP OR OTHER FIBROUS CELLULOSIC MATERIALS	170,921	135,522	251,045	عجينة خشب او مواد ليفية سيلولوزية أخر	47
PAPER AND PAPERBOARD.	20,766,526	40,393,449	37,190,352	ورق وورق مقوى (كرتون)	48
PRINTED BOOKS, NEWS PAPERS, PICTURES AND OTHER PRINTING AND PUBLISHING PRODUCTS	773,324	3,074,702	2,166,149	كتب ، صحف ، صور وغيرها من منتجات الطباعة والنشر	49
Natural silk	33,185	26,623	19,997	حرير طبيعي	50
WOOL,FINE OR COARSE ANIMAL HAIR	139,077	281,757	338,193	صوف ، وبر ناعم او خشن	51
COTTON.	19,086	21,772	79,602	قطن	52
OTHER VEGETABLE TEXTILE FIBRES.	16,826	25,966	28,865	الياف نسجية نباتية اخر	53
THREAD OF MAN-MADE SYNTHETIC FILAMENTS	6,580,843	16,292,098	12,765,101	خيوط من شعيرات تركيبية او اصطناعية	54
SYNTHETIC OR ARTIFICIAL STAPLE FIBRES.	1,564,188	1,691,488	1,730,393	الياف تركيبية او اصطناعية غير مستمرة	55
WADDING AND FELT AND FABRIC NOT WOVEN.	898,417	1,325,968	1,496,843	حشو ولباد واقمشة غير منسوجة"	56
CARPETS AND OTHER TEXTILE FLOOR COVERING	1,239,294	2,894,301	2,898,706	سجاد وارضيات اغطية اخر من مواد نسجية	57
SPECIAL FABRICS	86,709	373,222	513,820	نسج خاصة	58
TEXTILE FABRICS IMPREGENATED, COATED, COVERED OR LAMINATED	458,035	2,960,543	890,646	نسج مشربة او مطلية او مغطاة او منضدة	59
FABRICS, KNITTED OR CROCHETED .	34,684	49,125	38,618	اقمشة مصنرة	60
GARMENTS AND CLOTHING ACCESSORIES,KNITTED OR CROCHETED .	843,077	1,496,453	1,074,234	البسة وتوابعها ، من مصنرات	61
GARMENTS AND CLOTHING ACCESSORIES, NOT KNITTED OR CROCHETED.	13,105,637	28,503,129	18,410,746	البسة وتوابع البسة من غير المصنرات	62

الملحق الثامن عشر (أ)(Appendix 18(a

الواردات حسب فصول النظام المنسق خلال الفترة (2013-2015) (القيمة بآلاف الريالات)

IMPORTS BY SECTIONS OF H.S DURING 2013-2015 (VALUE IN 000, Y.R)

HS SECTIONS	2015	2014	2013	الفصول	
BEVERAGES, SPIRITS AND VINEGAR	13,391,171	20,158,056	21,078,769	مشروبات وسوائل كحولية وخل	22
RESIDUES AND WASTE FROM THE FOOD INDUSTRIES.	23,540,659	53,992,575	29,721,976	بقايا ونفايات صناعة الاغذية	23
TOBACCO MANUFACTURED OR UNMANUFACTURED, TOBACCO SUBSTITUTES	11,327,235	20,136,210	15,144,237	تبغ وابدال تبغ مصنعة او غير مصنعة	24
SALT.	13,688,233	19,491,685	16,503,450	ملح	25
ORES, SLAG AND ASH	5,832	104,342	377,938	خامات معادن ، خبث ورماد	26
MINERAL FUELS, (MINERAL OILS)	139,179,787	693,408,605	936,290,011	وقود معدني	27
INORGANIC CHEMICALS PRODUCTS.	4,961,685	10,600,476	7,580,771	منتجات كيماوية غير عضوية	28
ORGANIC CHEMICALS PRODUCTS.	2,608,412	7,067,802	8,010,882	منتجات كيماوية عضوية	29
PHARMACEUTICAL PRODUCTS	45,972,242	93,551,617	76,174,811	منتجات الصيدلة	30
FERTILISERS	2,448,826	11,011,393	9,631,162	اسمدة	31
TANNING OR DYEING EXTRACTS.	2,991,348	7,181,195	6,189,288	خلاصات للدباغة او الصباغة	32
ESSENTIAL OILS AND RESINOIDS, PERFUMERY, COSMETIC OR TOILET PREPARATIONS	6,151,168	12,793,342	14,280,878	زيوت عطرية ومستخلصات مواد راتنجية (رزينويد)	33
SOAP, ORGANIC SURFACE-ACTIVE AGENTS WASHING PREPARATIONS, LUBRICATING PREPARATIONS, ARTIFICAL WAXES, PREPARED WAXES, POLISHING OR SCOURING PREPARATIONS, CANDLES AND SIMILAR ARTICLES, MODELLING PASTES, ""DENTAL WAXES: AND DENTAL PREPARATIONS WITH A BASIS	8,750,817	15,131,473	13,909,312	صابون ، عوامل سطح عضوية ، محضرات غسيل ، محضرات تشحيم ، شموع اصطناعية ، شموع محضرة ، محضرات صقل او تلميع ، شموع اضاءة واصناف مماثلة ، معاجين لصنع النماذج ""شموع طب الاسنان"" ومحضرات طب الاسنان اساسها الجبس	34
ALBUMINOIDAL SUBSTANCES .	1,154,003	2,132,132	1,651,160	مواد زلالية	35
EXPLOSIVES, PYROTECHNIC PRODUCTS MATCHES, PYROPHORIC ALLOYS, CERTAIN COMBUSTIBLE PREPARATIONS	281,824	650,034	792,500	بارود ومتفجرات ومنتجات نارية فنية، ثقاب ، خلائط معدنية لاحداث الاشتعال مواد لهوب معينة	36
PHOTOGRAPHIC OR CINEMATOGRAPHIC GOODS	200,233	578,723	713,368	منتجات تصوير فوتوغرافي وسينمائي	37
MISCELLANEDOUS CHEMICAL PRODUCTS	5,520,446	18,746,793	12,932,819	منتجات كيماوية متنوعة	38
PLASTIC AND PLASTIC MANUFACTURES	44,822,109	91,830,784	81,181,521	لدائن ومصنوعاتها	39
RUBBER AND RUBBER MANUFACTURES	8,886,670	25,314,253	21,769,665	مطاط ومصنوعاته	40

الملحق الثامن عشر (أ)(Appendix 18(a

الواردات حسب فصول النظام المنسق خلال الفترة (2013-2015) (القيمة بآلاف الريالات)

IMPORTS BY SECTIONS OF H.S DURING 2013-2015 (VALUE IN 000, Y.R)

HS SECTIONS	2015	2014	2013	الفصول	
LIVE ANIMALS	7,729,906	14,282,947	11,889,575	حيوانات حية	01
MEAT AND EDIBLE MEAT OFFAL	26,341,323	55,065,273	55,170,362	لحوم واحشاء واطراف صالحة للأكل	02
FISH AND CRUSTACEANS, MOLLUSCS AND OTHER AQUATIC INVERTEBRATES	1,949,616	687,885	813,527	اسماك وقشريات ، ورخويات ولافقريات مائية اخرى	03
MILK AND DAIRY MILKPRODUCTS PRODUCE, BIRDS EGGS, NATURAL HONEY, EDIBLE PRODUCTS FIT FOR FOOD OF ANIMAL ORIGIN, NOT ELSEWHERE SPECIFIED OR INCLUDED	53,829,066	90,813,109	71,203,337	ألبان ومنتجات صناعة الالبان ، بيض طيور ، عسل طبيعي ، منتجات صالحة للاكل من اصل حيواني غير مذكورة ولا داخلة في مكان اخر	04
PRODUCTS OF ANIMAL ORIGIN, NOT ELSEWHERE SPECIFIED OR INCLUDED	5,718	4,460	5,448	منتجات أخرى صالحة للأكل من أصل حيواني ، غير مذكورة ولاداخلة في مكان اخر	05
LIVE TREES AND OTHER PLANTS, BULBS ROOTS AND THE LIKE, CUT FLOWERS AND ORNAMENTAL FOLIAGE	437,723	448,632	309,063	اشجار ونباتات أخر حية ، بصلات	06
EDIBLE VEGETABLES AND CERTAIN ROOTS AND TUBERS FOR FOOD	9,322,812	23,458,304	10,862,043	خضر ونباتات وجذور ودرنات غذائية	07
FRUITS AND EDIBLE NUTS, SUITABLE FOR FOOD	9,072,840	11,629,456	8,588,991	فواكه وثمار صالحة للأكل"	08
COFFEE, TEA, MATE, AND SPICES	11,605,885	17,725,063	13,967,439	بن وشاي ومته وبهارات وأفاوية	09
CEREALS	272,242,155	379,135,706	343,031,104	حبوب	10
PRODUCTS OF THE MILLING INDUSTRY	23,874,490	6,583,179	6,340,188	منتجات مطاحن	11
OIL SEEDS AND OLEAGINOUS FRUITS	4,473,961	8,629,570	7,179,229	حبوب وثمار زيتية	12
LAC, GUMS	101,462	278,342	367,713	صمغ اللك	13
VEGETABLE PLAITING MATERIALS, VEGETABLE PRODUCTS NOT ELSEWHERE SPECIFIED OR INCLUDED	17,811	79,123	65,476	مواد ضفر نباتية، منتجات نباتية أخرى غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر	14
ANIMAL OR VEGETABLE FATS AND OIL AND THEIR CLEAVAGE PRODUCTS.	48,355,097	77,691,672	53,501,912	شحوم ودهون وزيوت حيوانية او نباتية ومنتجات تفككها	15
PREPARATIONS OF MEAT, OF FISH , OR OF CRUSTACEANS, MOLLUSCS OR OTHER AQUATIC INVERTEBRATES	3,504,809	6,580,632	6,582,340	محضرات لحوم ، اسماك او قشريات ، رخويات او لافقريات مائية أخر	16
SUGARS AND SUGAR CONFECTIONERY	54,398,696	139,729,543	93,807,929	سكر ومصنوعات سكرية	17
COCOA AND COCOA PREPARATIONS	3,464,077	4,982,821	4,432,695	كاكاو ومحضراته	18
"PREPARATIONS OF CEREALS AND CEREALS PRODUCTS	29,825,964	38,589,698	33,624,764	محضرات الحبوب ومنتجاتها .	19
PREPARATIONS OF VEGETABLES, FRUIT, NUTS OR OTHER PARTS OF PLANTS.	32,583,977	43,119,408	40,764,455	محضرات خضر ، ثمار ، فواكه أو اجزاء نباتات أخر	20
MISCELLANEOUS FOOD PREPARATIONS	13,180,048	28,443,137	15,798,486	محضرات غذائية منوعة	21